مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol **6**, No.1.Jan – May. 2024
Pages: 1 ~ 10

Surman **J**ournal for **S**cience and **T**echnology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

الأبعاد المركبة والاثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي
دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2016)

الحافظ الزين عبدالله محمد, إبراهيم على الصغير الولي, أسامة عبدالسلام بن صافو

كلية إدارة الأعمال, جامعة الجفرة, ليبيا

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأبعاد المركبة والأسباب المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014-2016)، والأثار المباشرة وغير المباشرة التي نشأت عن هذه الأزمة، وقد استخدمت في سبيل تحقيق ذلك حزمة من المناهج البحثية ممثلة في المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي في بناء الاطار العام ، والإطار النظري والإطار التحليلي للدراسة بهدف الإجابة عن الأسئلة المتعددة التي طرحتها مشكلة الدراسة ومناقشة وتحليل فرضياتها، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها وصول معدل التضخم إلى 25.6% في عام 2016 وذلك نتيجة لزيادة وسائل الدفع في أيدي الجمهور ممثلة في كتلة نقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار 27,103,2 مليار دينار، الأمر الذي فسرته واثبتته نظرية كمية النقود (زيادة عرض النقود (كمية النقود) خارج الجهاز المصرفي يؤدي الي ارتفاع الاسعار وبالتالي حدوث ظاهرة التضخم) ، نمو سوق موازية نشطة وفاعلة حيث وصل الفرق فيها بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي إلى (5.575 دينار) ، انخفاض حجم الانفاق العام إلى مستويات متدنية خلال الفترة (2014- 2016)، عزوف رجال الأعمال وأصحاب الدخول المرتفعة عن إيداع أموالهم في المصارف في صور ودائع متعددة ومتنوعة نتيجة لافتقاد الثقة والأمان في الجهاز المصرفي برمتهُ، كما تبين أن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي أزمة ذات أبعاد مركبة وأسباب متعددة تتمثل في أسباب (سياسية، وأمنية، واجتماعية، واقتصادية)، كما تبين انها ازمة (متزامنة ومترابطة) مع ازمات اخري في الاقتصاد الليبي ، مثل ازمة الاختلال الهيكلي ، وازمة ثبات معدل البطالة ، وازمة العجز في ميزان المالية العامة وميزان المدفوعات ، وازمة تصدير النفط علي المستوي المحلي وأزمة هبوط اسعاره عالميا ، بالإضافة الي تزامنها وترابطها مع ازمات غير اقتصادية مثل ازمة الاختلال السياسي والامني ، وازمة الصراع علي الثروة والسلطة ، وازمة الاحتقان الاجتماعي الحاد في المجتمع الليبي ، وازمة التهجير والهجرة والنزوح ، وكذلك اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات (مقترحات حلول ، كمية ونوعية ، قصيرة الاجل ، ومتوسطة الاجل ، وطويلة الاجل) ، أهمها: تسليم مبلغ 5000 دولار لكل كتيب عائلة بعد كل ستة أشهر شريطة أن يسبق ذلك إيداع نقدي بالعملة المحلية بما يعادل القيمة بالعملة الأجنبية مسبقاً بسعر وسيط يحددهُ مصرف ليبيا المركزي، على أن تتعهد المؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة القومية للاستثمار ومصرف ليبيا المركزي بتغطية المبلغ المستحق بالعملة الأجنبية بإيداعه في حساب خاص في مصرف ليبيا المركزي، ويفضل أن يكون هذا الانفاق معززاً من قبل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، تبني سياسة مالية شعارها (الضرائب مقابل الخدمات)، بهدف توسيع قاعدة الايرادات العامة، معالجة الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد الليبي والمتمثل في الثنائية المميزة لتركيبة الصادرات الوطنية والمكونة من سلعتي النفط والغاز بما يعادل 95% من إجمالي الصادرات الليبية، تطوير منتجات القطاع المصرفي الليبي إما بتحويلها بشكل كامل إلى نظام الصيرفة الاسلامية وتقنياتها وأدواتها المتعددة، أو استخدام نظام النافذة (النظام المصرفي المختلط) ما بين التقليدي والاسلامي .

مصطلحات الدراسة:

السيولة – أزمة السيولة – الأزمة الاقتصادية – الانفاق العام – عرض النقود – التضخم – الناتج المحلي الاجمالي – النمو الاقتصادي – سعر الصرف (الرسمي وغير الرسمي) – البطالة

1- المدخل الأول: الاطار العام للدراسة، (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

1-1 المقدمة:

لقد تم استخدام مصطلح الأزمة في النظرية الاقتصادية وفي علم الإدارة في مستويات متعددة ونشأ عن ذلك اتجاه جديد تمت تسميتهُ بإدارة الأزمات.

فمن الناحية الاقتصادية فقد تم تعريف الأزمة بأنها: اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهُ انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، **(علام، 2009، ص82).**

ومن الناحية المالية فقد تم تعريف الأزمة بأنها: انهيار النظام المالي برمتهُ مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي **(عباس، 2010، ص85)**.

ومما يجدر ذكرهُ أنه ليس بالضرورة أن تجتاح الأزمات النظام الاقتصادي أو تعصف به على المستوى الكلي أو الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط في نفس الوقت، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الاقتصاد الكلي لأكثر من أزمة واحدة في نفس الوقت، وهذا ما يطلق عليه (تزامن الأزمات)، وهناك شواهد كثيرة في التاريخ الاقتصادي على الأزمات التي تعرَض لها الاقتصاد الدولي في وقت واحد ، مثل أزمة البطالة التي تزامنت مع أزمة التضخم العالمي ، وقد يكون تزامن الأزمات مترابطاً مثل الأزمة المالية العالمية التي تعرَض لها الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن الماضي والتي تزامنت معها أزمة المديونية العالمية، فالأزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر والأحداث المكونة لها ، وتفاعلها مع بعضها البعض، أما الأزمات غير المترابطة هي التي لا تحدث بسبب أي صلة وثيقة بين العناصر والأحداث التي تربط بينها و المكونة لها.

وعلى هذا الأساس فإن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي ينطبق عليها بعض توصيف الأزمة الاقتصادية وكذلك ينطبق عليها بعض توصيف الأزمة المالية من حيث المعنى والمبنى، وسوف توضح الدراسة هذا التماثل والمقاربة الوصفية في المدخل الثاني، (مدخل الدراسة النظرية)، والذي سوف يأتي لاحقاً وهي أزمة (مترابطة ومتزامنة)، مع أزمات أخرى مثل أزمة البطالة، وأزمة التضخم، وأزمة سعر الصرف (سعر صرف الدينار الليبي)، ولاسيما سعر الصرف في السوق الموازية، حيث بلغ الفرق بين سعر الصرف الرسمي الحقيقي المعلن من قبل مصرف ليبيا المركزي وسعر الصرف في السوق الموازية حوالي (6 وحدات نقدية، دينار ليبي)، وازمة تصدير النفط، وأزمة هبوط اسعار النفط عالمياً، والازمة المصرفية والنقدية الحادة المتمثلة في فشل ادوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية)، في السيطرة علي عرض النقود بمسمياته المتعددة، وازمة فشل ادوات السياسة المالية في خلق الاستقرار والتوازن الاقتصادي ، وأزمة العجز في ميزان المالية العامة، وأزمة العجز في ميزان المدفوعات، وأزمة التباطؤ الحاد في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى تزامنها مع الأزمات غير الاقتصادية، مثل أزمة الاختلال والانقسام السياسي الحاد وأزمة الصراع على الثروة والسلطة والانفلات الامني والاحتقان الاجتماعي المهول والرهيب الذي يموج موجاً في صدور الليبيين.

إن الاقتصاد الليبي حالياً يمكن وصفهُ بأنهُ اقتصاد غير معافي وهذا نتاج طبيعي للمتغيرات العديدة التي حدثت بدءً من عام 2011 وحتى الآن، وعلى هذا الأساس فإن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي أزمة مركبة ويجب أن يتم النظر إليها من هذا المنظور، وهي أزمة ذات أبعاد متعددة أسهم في نشأتها وظهورها مجموعة من الأسباب وهي أربعة أسباب رئيسية (سياسية، وأمنية، و اقتصادية، و اجتماعية).

ووفقاً لذلك يمكن وضع الاسباب المنشئة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي في مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الأسباب الاقتصادية، والمجموعة الثانية تضم الأسباب غير الاقتصادية.

كل هذه الأبعاد تداخلت مع بعضها البعض وشكّلت ما يُعرف بالأزمة الليبية الراهنة، وما أزمة السيولة إلا صورة واحدة فقط لهذه الأزمة المعقَدة.

هذه الدراسة تحاول أن تشخص أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي من حيث تتبع جذورها وأسبابها الاقتصادية وغير الاقتصادية واثارها المباشرة وغير المباشرة، ثم تسعى أن تقدم حلولاً متنوعة و متفاوتة من حيث مداها الزمني لهذه الازمة، تتراوح ما بين ، حلول قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل وتأمل أن تتم معالجة هذه الازمة بمساعي ومجهودات ذوي الشأن والاختصاص من الخبراء ، والاكاديميين ، والباحثين ، في المنظور القريب.

1-2- مشكلة الدراسة :

المشكلة هي باعث رئيسي يؤدي إلى إحداث حالة تستوجب البحث والتحليل والتفسير وهذه الحالة تكون في الأغلب حالة غير مرغوب فيها، ومن جانب أخر قد تكون المشكلة سبباً في وقوع الأزمة التي تعاني منها الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى الاقتصاد الجزئي (الأفراد والوحدات الاقتصادية)، ولذلك يمكن القول أن كل أزمة ناجمة عن وجود مشكلة، وليس كل مشكلة تؤدي إلى أزمة **(مجدي، 2012، ص89)**.

وعلى هذا الأساس وبناءً عليه فإن المشكلة التي تواجه هذه الدراسة يمكن عرضها من خلال طرح الأسئلة التالية وهي:

أ- هل توجد مشكلة في الاقتصاد الليبي، وما هي طبيعة هذه المشكلة ان وجدت، وما هي أسبابها، وأثارها، وهل يمكن معالجتها، وما طبيعة هذه المعالجة؟

ب- هل توجد أزمة سيولة في الاقتصاد الليبي، ومتى نشأت، وما هي الأسباب الكامنة وراءها، هل هي أسباب اقتصادية، أم أسباب غير اقتصادية، أم أسباب مركبة؟

ج- لماذا حدثت أزمة سيولة في دولة تم تصنيفها بأنها من أغنى الدول الافريقية، ودول شمال افريقيا، وترقد فوق بحيرة عائمة من النفط ، واحتياطي هائل من الذهب بحسب تقارير صندوق النقد الدولي، ورصيد ضخم ومتنوع من الاستثمارات الخارجية ؟
د- ما هي الأثار المباشرة وغير المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي؟
ه- كيف يمكن معالجة ازمة السيولة في الاقتصاد الليبي، هل تتم معالجتها بأدوات اقتصادية، أم بأدوات غير اقتصادية، أم بالاثنين معاً، وما هو المدي الزمني الممكن واللازم لمعالجة هذه الازمة؟

1-3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:
أ-محاولة تحديد وتشخيص جذور أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي من حيث أبعادها الزمنية والبحث في الأسباب المتعددة المنشئة لها خلال الفترة (2014- 2016)، وذلك من خلال معرفة الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية الكامنة وراء حدوث هذه الأزمة.
ب-معرفة الأثار المباشرة وغير المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي ومدى انعكاسها على الاقتصاد الكلي والجزئي وعلى المجتمع الليبي بأثرهُ خلال الفترة المذكورة.
ج- محاولة إيجاد مداخل تشكل حلولاً، قصيرة الاجل، ومتوسطة الأجل ، وطويلة الأجل، لهذه الأزمة التي زادت حدتها وأصبح إيجاد حلاً لها أمراً يفرضهُ الضمير الإنساني، والعلم والأخلاق ودواعي الحياة على مستوى إشباع وتلبية الحاجات الانسانية الأساسية والملحة.

1-4- أهمية الدراسة :

ظهرت أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي في منتصف عام 2014 بعد أن بدأ قرار إلغاء التعامل بسعر الفائدة يسري مفعولهُ، حيث بدأ المودعون بسحب أرصدتهم تدريجياً من الجهاز المصرفي الأمر الذي جعل المصارف تتخذ قرارين الأول، تحديد سقف للسحب يتراوح ما بين 300 إلى 500 دينار، والقرار الثاني تحديد أيام محددة للسحب في الأسبوع، ثم بدأت تشتد وتتصاعد ثم ازدادت حدتها للحد الذي أصبح امر معالجتها أمراً أكثر صعوبة ذلك بسبب تداخل هذه الازمة وتشابك الاسباب المنشئة لها .

تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع أنها تسلط الضوء على مُشكلة استثنائية ألا وهي حدوث أزمة سيولة في دولة تصنف بأنها من أغنى الدول الافريقية ودول شمال أفريقيا، باحتياطي من الذهب مقدارهُ 2550 طن بحسب التقرير الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الخاص باحتياطي الذهب في العالم عن شهر أكتوبر (2016، و2017)، وتكاد تكون الدولة الوحيدة من بين دول العالم البالغ عددها 204 دولة، تعاني من انعدام السيولة في كافة مصارفها بشكل كامل يكاد يكون شبه دائم وهو واقع مالي واقتصادي شاذ وغير مرغوب في وجودهُ الأمر الذي أُلقى بظلالهُ على الاقتصاد الليبي بشدة، ومن الممكن أن تقود الدولة الليبية إلى إعلان حالة الافلاس وإعلان ذلك على الملأ إذا لم تتم معالجتهُ وبشكل علمي ومحايد وبأسرع ما يكون.

كما تستمد الدراسة أهميتها من كونها تشكل إضافة لمكتبة الدراسات العليا في ليبيا بصفة خاصة وللمكتبة الأكاديمية العربية بصفة عامة، كما تأمل أن تكون مدخلاً وحافزاً لأولئك الذين يهتمون بالبحث العلمي في مثل هذه النوعية من الدراسات.

1-5- فرضيات الدراسة :

قامت هذه الدراسة على الفرضيات الاتية:
أ-لا توجد أزمة سيولة في الاقتصاد الليبي، ولا يمكن قياس ذلك وإثباتهُ من حيث الانعكاس والتأثير في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي خلال الفترة (2014-2016).
ب-توجد أزمة سيولة في الاقتصاد الليبي، ويمكن قياس ذلك وإثباتهُ من حيث الانعكاس والتأثير في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي خلال الفترة (2014-2016).
ج- إن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي أزمة اقتصادية وليست أزمة مالية.
د- إن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي نتيجة لاختلالات هيكلية وليست نتيجة لاختلالات نقدية.
هـ- إن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي أزمة متزامنة مع أزمات أخرى وذات أبعاد مركبة ومتعددة.
و- انخفاض الوعي العام، و سلوك اللامبالاة ، والثأر، والانتقام ، والاحتقان الاجتماعي الحاد في المجتمع الليبي ساهم في نشؤ أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي وزيادة حدتها.

1-6- منهج الدراسة: سوف تتقيد الدراسة باستخدام المناهج الاتية :

أ-المنهج الوصفي: سوف يستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات والحقائق والتفاصيل حول الظاهرة محل الدراسة (الأبعاد المركبة والاثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي)، واسبابها المتعددة وأثارها المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (2014-2016).

وسوف يتم ذلك عن طريق استخدام المقارنة الجدولية التي تحتوي على بيانات ومعلومات كمية منشورة من قبل الجهات الرسمية في ليبيا، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية ممثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين تتعلق ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الليبي.

ب- المنهج الاستنباطي: تم استخدمهُ في هذه الدراسة للتعرف على طبيعة مشكلة الدراسة.

ج- المنهج الاستقرائي: تم استخدامهُ لصياغة فرضيات الدراسة.

د- المنهج التاريخي: تم استخدامهُ في هذه الدراسة في التطرق إلى الدراسات السابقة .

1-7- أدوات الدراسة:

سوف يستخدم في هذه الدراسة الأدوات الاتية:

أ- المصادر والمراجع والدوريات والتقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الجهات الرسمية مثل مصرف ليبيا المركزي، والبنك وصندوق النقد الدوليين.

ب- المعلومات والبيانات المستسقاة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ج- الاستنتاجات والقراءات الذاتية للباحثين.

د- الجداول والرسومات والاشكال البيانية.

1-8 – مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من كافة البيانات والمعلومات المنشورة من قبل الجهات الرسمية ممثلة في مصرف ليبيا المركزي والبنك وصندوق النقد الدوليين المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014-2016)

1-9-حدود الدراسة :

تتكون حدود هذه الدراسة مما يلي:

أ-الحدود المكانية (الجغرافية): دولة ليبيا.

ب-الحدود الزمانية: خلال الفترة (2014-2016).

1-10-مصطلحات الدراسة:

السيولة – أزمة السيولة – الأزمة الاقتصادية – الانفاق العام – عرض النقود – التضخم – الناتج المحلي الاجمالي – النمو الاقتصادي – سعر الصرف (الموازي والغير الموازي) – البطالة.

1-11 – تقسيمات الدراسة : مما سبق سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى المداخل الآتية:

المدخل الأول: الإطار العام للدراسة ، (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

المدخل الثاني: الدراسة النظرية.

المدخل الثالث: الدراسة التحليلية.

المدخل الرابع: النتائج والحلول المقترحة .

1-12- الدراسات السابقة :

1- دراسة **(شامية، 2016)**، بعنوان: أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة لتفاقم مشكلة توفير السيولة في الاقتصاد الليبي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها استمرار الانقسام والصراع السياسي، وتفاقم الوضع الأمني في العديد من المدن وكذلك ايقاف التعامل بالبطاقات الائتمانية، وزعزعة الثقة في الجهاز المصرفي مما دفع الأفراد إلى سحب أموالهم من المصارف وفضلوا اكتنازها والاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج الجهاز المصرفي، وتشير بعض التقديرات إلى وجود ما يزيد عن (22 مليار دينار) ما يعادل (حوالي 16 مليار دولار) عملة

خارج الجهاز المصرفي عام 2016، وكذلك عدم توفر النقد الأجنبي لتلبية احتياجات المواطنين بسبب استمرار قفل الموانئ النفطية.

2- دراسة **(أبو قرون، 2015)**، بعنوان: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية – ايجابياتها وسلبياتها، تناولت الدراسة ايجابيات وسلبيات إدارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية بالتركيز على تجربة صندوق إدارة السيولة بين المصارف في السودان، كما اعتمدت على المنهج الاستنباطي مستخدماً مصادر وبيانات أولية، ومن بين النتائج أن صندوق إدارة السيولة بين المصارف يسد العجز السيولي الالي وبصورة فورية ومن خلال نظام التسوية الالية لبنك السودان، عدم تصفية أي مصرف اسلامي سوداني منذ قيام صندوق إدارة السيولة، زيادة اشتراكات الاضافية للمصارف لدى صندوق إدارة السيولة بين المصارف مما يمكن الصندوق من مواجهة السحوبات المفاجئة الكبيرة.

3- دراسة **(كاره، 2015)**، بعنوان: السيولة المصرفية (أسباب نقصها، وأثارها الاقتصادية، وطرح بعض الحلول لها في الاقتصاد الليبي)، هدفت إلى تحليل السيولة المصرفية ومكوناتها، والعوامل المؤثرة فيها، ودراستها لمعرفة أثر المتغيرات السلوكية التي تؤثر في التغيرات التي تحدث في السيولة المصرفية في ليبيا، وأهم ملامح السياسة الائتمانية في ليبيا خلال الفترة (2000-2015)، كما استخدمت التحليل الوصفي والكمي للوصول إلى الهدف، وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها انخفاض السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال فترة الدراسة مقارنة بالمقاييس الاقتصادية والمصرفية، سلوك المصارف التجارية سلوك حذر تجاه أوجه الاستثمار، نظراً لارتفاع مخاطر السوق بالنسبة للإقراض في ليبيا وضيق قنوات الاستثمار خصوصاً في ظل عدم وجود سوق نقدي، وضعف السوق المالي في ليبيا، خلق سوق سوداء داخل النظام المصرفي، خصم الشيكات للمتعاملين من قبل بعض العاملين في القطاع المصرفي من خلال طلب رسوم مقابل عملية الخصم دون سند قانوني، مما انعكس بالسلب على القطاع المصرفي بصفة عامة.

4- **دراسة (عبدون، ختم 2012)**، بعنوان: اثر السياسات النقدية والتمويلية في ادارة السيولة في السودان خلال الفترة (2000- 2010)، تهدف إلى توضيح دور المصرف المركزي في وضع السياسات النقدية والتمويلية وتحديد الحجم الأمثل للسيولة، إضافةً إلى الوقوف على الأدوات والسياسات النقدية والتمويلية التي تستخدمها المصارف المركزية في إدارة السيولة وتقييم فعاليتها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أداء السياسة النقدية والتمويلية ومستويات السيولة خلال فترة الدراسة (2000-2010)، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها نجاح أدوات السياسة النقدية والتمويلية المستخدمة إلى حد كبير في ضغط وإدارة السيولة خلال الفترة (2000-2007) ولكنها لم تحقق نفس الدرجة من النجاح في ضبط وإدارة السيولة خلال الفترة (2008-2010) ويعزي ذلك لتأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني، كما أوصت الدراسة بالاستمرار في استخدام سياسة السوق المفتوحة المتمثلة في شهادة مشاركة المصرف المركزي و الحكومة ومحاولة استحداث شهادات إسلامية أخرى ينتج عنها إيقاف استدانة الحكومة من النظام المصرفي.

5- **دراسة (القرة داغي، 2010)**، بعنوان: إدارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية (دراسية فقهية اقتصادية)، هدفت الدراسة إلى التعريف بالسيولة ومفهوم إدارتها ومكوناتها وعناصرها، ومدى الحاجة إلى وجود السيولة في جانب الطلب والعرض. بالإضافة إلى بيان الأدوات المالية النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وضوابط تداول الصكوك الإسلامية باعتبارها احد وسائل إدارة السيولة . وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أسباب أزمة السيولة الحالية تشترك فيها الأزمة المالية العالمية في إصدار السندات ، والتوريق للديون وجدولتها، بحيث أدى ذلك إلى تضخيم الديون دون الأصول الحقيقية، كما أن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء هو من أهم أسبابها.

6- **دراسة (دودين، 2010)**، بعنوان: دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني (من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية)، حيث تهدف إلى معرفة دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية، والتعرف على كيفية مواجه القطاع المصرفي للأزمة المالي، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية، وكذلك ارتفاع نسب الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة، كما تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم.

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Pages: 1 ~ 10
sjst.scst.edu.ly

المدخل الثاني: الاطار النظري للدراسة.

2-1 تمهيد

لقد برزت مشكلة السيولة بصورة خطيرة في الاقتصاد الليبي وأدت إلى تداعيات منها: التوقف عن سداد الالتزامات وعدم القدرة على شراء مستلزمات الحياة اليومية للأفراد، وتكدس المخزون السلعي في المحلات التجارية ، وارتفاع تكلفة التمويل وتوقف العديد من الوحدات الاقتصادية عن مزاولة نشاطها المعتاد وحدوث تصفية لبعضها، ، واختلت آلية المعاملات مع المؤسسات المالية، وانتشر الخوف والذعر في المعاملات بين افراد المجتمع الليبي نتيجة لانعدام الثقة والامان.

ولابد من تشخيص أزمة السيولة من جوانبها المختلفة في الاقتصاد الليبي وبيان أسبابها الاقتصادية وغير الاقتصادية حتى يمكن وضع العلاج المناسب لها، وهذا ما سوف تحاول هذه الدراسة ان تتطرق له بالبحث والتحليل في هذا المدخل و المداخل اللاحقة لهذه الدارسة.

2-2- مفهوم أزمة السيولة في الفكر الاقتصادي المعاصر:

يعتبر مصطلح السيولة من المصطلحات المعاصرة الحديثة في علم الإدارة المالية، ويعنى مدى المقدرة على سداد الالتزامات في الوقت المناسب ويشتق منه بعض المصطلحات الأخرى منها على سبيل المثال : **(شحاتة، 2010، ص9)** :

أ- الأصول السائلة : وتعنى الأموال النقدية أو شبه النقدية.

ب- الأصول السائلة السريعة: وتعنى الأموال النقدية سريعة التحول إلى نقدية.

ج- الأصول النقدية: مثل النقدية بالخزينة، ولدى البنوك التي يمكن التصرف فيها.

د- نسبة السيولة: وتشير إلى مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها القصيرة بسهولة.

كما تعرف السيولة بأنّها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع **(عبد المطلب، 2000، ص230).**

وبعبارة أخرى، السيولة هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة.

أي أن السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها.

ويلخص البعض مكونات السيولة في العناصر التالية **(قريشي، 2011، ص265):**

1- السيولة الحاضرة، وتتمثل في:

أ-النقدية بالعملة المحلية والأجنبية.

ب- الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى.

ج- الشيكات تحت التحصيل.

2- السيولة شبه النقدية، وتشمل الأصول التي يمكن تصفيتها (بيعها أو رهنها)، كأذونات الخزانة والكمبيالات المخصومة، والأوراق المالية القصيرة الأجل.

وتعنى أزمة السيولة (في ضوء المفاهيم السابقة) عدم المقدرة على سداد الالتزامات، وتوفير الضروريات والحاجيات لاستمرار النشاط في المواعيد المناسبة .

2-3 أنواع الأزمات الاقتصادية والمالية:

يمكن تصنيف الأزمة المالية و الاقتصادية إلى عدة أنواع ومنها:

أ- الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع لديه، فيحدث ما يسمى (بأزمة سيولة) لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، ويحدث العكس أي عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوف من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان **(أبو فارة، 2008، ص2).**

ب- أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة وبشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً (بأزمة ميزان المدفوعات)، وهو يشبه ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا أو ما يعرف بالنمور الأسيوية سنة 1997**(علوش، ب- ت، ص6).**

ج- أزمة الائتمان : وهذه الأزمة تحدث عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض، خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بـأزمة الائتمان أو Credit Crunch، وقد

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Pages: 1 ~ 10
sjst.scst.edu.ly

حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك Overend & Gurney وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك Bank of United States في عام 1931 وبنك Bear Stearns **(الفيتوري، 2008، ص22)**

ح- أزمة الأسواق المالية: يتضح شكل الأزمة عند حدوث هبوط حاد في الموجودات المالية للأسواق كالأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المستخدمة وبما أن الأسواق المالية تمثل اقتصاد وهمي غير حقيقي يقوم على المضاربة بالأصول المالية والذي يساعد في ذلك هو حصول الاندماجات في الأسواق المالية والسيولة في حركة رؤوس الأموال وانتشار مبدأ المضاربة بشكل واسع بهدف تحقيق أقصى المكاسب بأقل مدة ممكنة .

كما أن ارتفاع معدلات الفائدة يقود إلى انخفاض التدفق النقدي للأفراد والشركات يؤدي إلى اختلال ميزانية البنوك ويجعل من الصعوبة على المودعين أن يعرفوا فيما إذا كانت البنوك قادرة على دفع استحقاقاتهم من الأموال **(الشيخ، 2009، ص32)**.

د- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماتهُ، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي (**الخزرجي، 2011، ص302).**

2-4 أسباب أزمة السيولة في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر.

هناك أسباب شتى لحدوث أزمة السيولة من أبرزها شيوعاً حدوث الكساد (الانكماش) في الأنشطة والمعاملات المختلفة، مما يترتب عليه صعوبة تصريف السلع أو تقديم الخدمات لتحقيق الإيرادات لسداد الالتزامات وإعادة تمويل الأعمال، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل من أهمها ما يلي**(شحاتة، مرجع سبق ذكرهُ، ص ص 10-11)**:

1- ارتفاع التكاليف وتضخمها، مما يقود إلى ارتفاع الأسعار فوق العادة، مما يقلل من الطلب عليها.

2- ارتفاع أسعار الضرائب، مما يسبب الانكماش.

3- ارتفاع تكلفة التمويل من خلال ارتفاع اسعار الفائدة.

4- صعوبة الحصول على تمويل من المؤسسات المالية إلا بشروط محددة نظراً لانتشار ظاهرة عدم الوفاء بالالتزامات.

5- تأخر الدولة في سداد التزاماتها تجاه الأفراد والوحدات الاقتصادية والمؤسسات وغيرها.

6- انخفاض الجودة وعدم التطوير والتحسين، ما يقلل من الطلب على السلع والخدمات.

7- صدور بعض القرارات الحكومية التي تؤثر على انسياب الأموال مثل: فرض ضرائب جديدة، ووضع قيود على بعض الأنشطة، وتقييد منح الائتمان من المؤسسات المالية ورفع سعر الفائدة.

8- سوء التخطيط المالي، وانتهاج سياسة توسعية فوق الإمكانيات المالية.

9- الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري وقت الرخاء، وهذا يقود إلى إعسار وتعثر ولاسيما وقت الانكماش.

10- التوسع في الاقتراض من المؤسسات المالية وغيرها على أمل حدوث انتعاش يُمَكن من سداد القروض وفوائدها، ثم يحدث انكماش فيسبب العديد من الأزمات ومنها أزمة السيولة.

11- هروب الأموال النقدية إلى الخارج مما يحدث قلة المعروض منها بالمقارنة على الطلب عليها.

12- اكتناز الأموال وحجبها عن الانسياب في المعاملات.

13- انتشار الفساد الديني والأخلاقي والاقتصادي والسياسي بين رجال الأعمال والمال، ومن مظاهرهُ الحصول على ائتمان من الموردين ومن المؤسسات المالية، ثم تهريب الأموال إلى الخارج ويفر هارباً خلفها، ثم إعلان الإفلاس الذى كان مخططاً لهُ من قبل.

14- عدم الالتزام بالأولويات في توجيه الأموال والاستثمارات، حيث يقوم بعض رجال المال والأعمال بالإنفاق في مجال الكماليات مع وجود نقص شديد في الضروريات والحاجيات.

15- سياسة الإغراق من قبل الدول الأجنبية والتي تقود إلى خلل في آلية المعاملات في الأسواق وخسائر للعديد من الوحدات الاقتصادية نتيجة الاحتكار.

2- 3 ازمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014-2016).

بدأت المصارف في ليبيا إغلاق أبوابها أمام الزبائن ليس لسوء الوضع الأمني بل لنقص السيولة وهذا أثر سلباً على حياة المواطنين الذين أصبحوا عاجزين عن توفير احتياجاتهم اليومية، ووضعت المصارف التجارية قيوداً على السحب أما بخفض قيمة السحب التي تراوحت ما بين 300 إلى 500 دينار للشخص الواحد وإما بفتح السحب في أيام محددة في الأسبوع.

وفي تصريح لـــ (هافينغتون بوست عربي)، لمدير مكتب الأعلام بمصرف ليبيا المركزي عن أسباب نقص السيولة النقدية يرجع إلى تدهور الوضع السياسي في البلاد وإغلاق مسلحين لحقول ومواني نفطية منذ عام 2013 في وقت يعتمد فيه المصرف المركزي على إيرادات النفط بنسبة تصل إلى 97%، وأضاف أن عملية السحب التي قام بها رجال الأعمال والمواطنين لأرصدتهم البنكية في المدة الماضية لغياب الثقة بينهم وبين المصارف، وخوفاً من نقص السيولة.

في حين نفى أحد كبار رجال الأعمال في ليبيا لـــ (هافينغتون بوست عربي)، أن يكون لرجال الأعمال أي علاقة بأزمة السيولة، وأوضح أن المصرف المركزي لا يقدم في الوقت الحالي أي خدمات لرجال الاعمال: لذلك لا يحق للمصارف التجارية ولا مصرف ليبيا المركزي إلزام رجال الأعمال بإيداع أموالهم لديها إلا في حال تقديم الخدمات لهم مبيناً أن المصرف المركزي يعتمد على إيرادات رجال الأعمال بما يعادل 15% في الحد الأقصى.

وتابع قولهُ حول أزمة السيولة قائلاً: أن الدولة لديها التزامات شهرية بدفع مرتبات العاملين في القطاع العام (الجيش والشرطة، والصحة، والتعليم، والمؤسسات، والهيئات، وهذا لا يشمل الشركات العامة)، وهذا الالتزام يقدَر شهرياً بمقدار 1,7 مليار دينار ليبي أي ما يعادل 21 مليار دينار سنوياً، وهذه المبالغ تدفع عن طريق البنوك بأمر من الخزانة العامة.

وأضاف أن الخلل يتمثل في أرسال المصرف المركزي الأوامر بالدفع دون طرح ما يقابل ذلك من خدمات وهذا ما خلق أزمة عدم التوازن بين العرض والطلب، لأن المصرف المركزي لا يستطيع تغطية مبلغ 1,7 مليار دينار ليبي دون تقديم خدمات للمصارف التجارية من اعتمادات مصرفية والتزامات خارجية، وهذا ما أدى إلى تعذَر ضخ الأموال التي تخرج من المصارف بنظام المرتبات لأنهُ لا تدخل في مقابلها إيرادات، وأضاف أن مصرف ليبيا المركزي يلزم المصارف التجارية بدفع مبلغ 1,7 مليار دينار شهرياً دون تقديم أي خدمات لها مقابل ذلك حيث يُعد الامر ضرباً من الخيال، لأن المسؤول الوحيد عن تقديم الخدمات هو مصرف ليبيا المركزي الذي يجب عليه أن يقدم خدمات شهرية تغطي 1,7 مليار دينار لعدم خلق تراكمات مالية تعجز عنها المصارف.

ووفقاً للخبير الاقتصادي (بشير الويفاتي) أن السبب الرئيس لنقص السيولة واستمرار ذلك في المصارف التجارية في ليبيا هو صدور قرارات غير مدروسة من المؤتمر الوطني العام سنة 2013 بإلغاء أسعار الفائدة المصرفية دون إيجاد بديل لذلك.

ويضيف الويفاتي أن صدور القرارات السابقة أفقد المصارف التجارية وكذلك المصرف المركزي دورهما بالتحكم في عرض النقود، ومن هنا توقفت عمليات الادخار وبدأت عمليات سحب الأرصدة المدَخرة في الحسابات الجارية فأصبحت بذلك المصارف أداة لصرف الرواتب والأجور دون غير ذلك من المهام وهو ما أفضى إلى عجز المصارف عن أداء الدور المناط بها.

وقد قال مدير عام مصرف الجمهورية، أن العبث السياسي الموجود في ليبيا واختلاف أطراف الصراع واستمرار الحرب في المدن الليبية وإغلاق حقول وموانئ النفط، كل ذلك أدى إلى تفاقم أزمة نقص السيولة في المصارف مضيفاً أنهُ يجب على المصرف المركزي أن يبحث عن حلول وبدائل لأزمة السيولة بدلاً عن تضخيمها **(www.huffpost.com)**.

أما الدكتور عبد الله شامية يرى أن مشكلة نقص السيولة في الاقتصاد الليبي لها أبعادها ومسبباتها، والتي ترجع إلى المقام الأول إلى عدم توفر النقد الأجنبي لتلبية حاجات المواطنين بسبب استمرار قفل الموانئ النفطية في دولة تعتمد وبشكل رئيسي على انتاج النفط الخام كمصدر وحيد للدخل والنقد الاجنبي، ولقد استمر مصرف ليبيا المركزي ومن مدة في السحب من احتياطاته من النقد الاجنبي لكي يوفر الحد الأدنى من السيولة، ولكن هذه الوسيلة ستؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات والأضرار بقيمة العملة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولا يمكن الحل في طبع المزيد من العملة، لأن ذلك سيؤدي إلى الأضرار بالاقتصاد أيضاً، وبالتالي فإن اللجوء إلى طباعة العملة دون توفر الغطاء النقدية سيؤدي إلى أن يصبح مصير الدينار الليبي كمصير بعض العملات العربية، ويفقد الكثير من قيمتهُ **(شامية، 2016، ص2)**.

وقد اتخذ المصرف المركزي في الآونة الاخيرة تدابير من شانها أن تساعد المواطنين في التغلب عن أزمة نقص السيولة من بينها خدمة نقاط البيع **(pos)** لأول مرة في ليبيا عبر مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني في خطوة أولى.

ومن الحلول المقترحة لحل هذه الأزمة المعَقدة بحسب رأى مدير عام مصرف الجمهورية: أن يُعيد مصرف ليبيا المركزي فتح الاعتمادات المستندية بسعر الصرف الرسمي وأن يميز التجار والموردين الذين يحتفظون بأرصدتهم في حساباتهم المصرفية بعدم تحديد سقف مالي لهم عند سحبهم من المصارف وتسريع عملية المقاصة بين المصارف.

وتابع في قولهُ أن من أفضل الحلول لأزمة نقص السيولة هو توعية المواطن بقبول البطاقات الالكترونية للحد من الأزمة في الوقت الراهن ومستقبلاً، وأضاف أنهم سيوفرون خدمة بطاقات السحب الالكترونية (البطاقة الصديقة) في جميع المدن والمناطق التي تتوفر فيها خدمات الانترنت بمعدل 80% من فروع المصرف في جميع أنحاء ليبيا.

وقد بيَن الخبير الاقتصادي (بشير الويفاتي) خلال حديثهُ مع (هافينغتون بوست عربي) أن المصرف المركزي لن يتمكن من التغلب على أزمة نقص السيولة إلا بإلغاء قرار المؤتمر الوطني الخاص بإلغاء التعامل بسعر الفائدة إلى حين إيجاد بديل وبيع سندات خزانة للمواطنين بغرض امتصاص السيولة المخزنة لديهم وتقييد صرف العملة الصعبة للمواطنين.

وعلي المصرف المركزي إقامة حملات دعائية عبر وسائل الأعلام لإرجاع ثقة المواطنين في المصارف التجارية وحثهم على إعادة أموالهم إلى حساباتهم في المصارف للحد من نقص السيولة بحسب ما قالهُ الويفاتي.

وقد طالب رجل الاعمال الليبي المعروف (حسني بي)، بضرورة إيقاف الدعم الذي تقدمهُ الدولة للمحروقات الذي تبلغ قيمتهُ 6 مليارات دولار أي ما يعادل بالدينار الليبي 8,5 مليار دينار دون الخدمات ويدخل في هذه القيمة للمصارف ما قيمتهُ 1,5 مليار دينار فقط، أما 7 مليار فهي قيمة مفقودة بحسب ما قالهُ رجل الأعمال حسني بي.

في حين يرى أستاذ الاقتصاد (يوسف بوراس) أن الحل يتمثل في رجوع عمل المؤسسات النفطية بطاقتها الكاملة والتي تنتج حوالي مليون و 700 ألف برميل يومياً.

ويضيف بوراس أن دخول قيمة مالية يومياً من صادرات النفط سيساهم في ضخ العملة الاجنبية في المصارف التجارية وتوفر السيولة فيها.

ووفقاً لما سبق ذكره حول ازمة السيولة واسبابها ترى هذه الدراسة إن ما تم سردهُ حول الأزمة الراهنة المتعلقة بانعدام السيولة النقدية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، يمثل نظرة تجاهلت الواقع الحقيقي الماثل في الدولة الليبية وتناست أن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي نتيجة وصورة واحدة فقط تعبَر عن أزمة مركبة ومتزامنة تجمعت وتلاقت أربعة أسباب رئيسية في تكوينها، وبالتالي تتفق الدراسة مع أراء كل من:

رجل الأعمال حسني بي ومدير عام مصرف الجمهورية والخبير الاقتصادي بشير الويفاتي وأستاذ الاقتصاد يوسف بوراس والدكتور عبد الله شامية، وتعتبر الآراء الأخرى التي جاءت في هذا المجال عن تشخيص أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي من حيث نشأتها وأسبابها وأدوات حلها هي أراء لم تشخص الواقع الليبي جيداً وافتقرت تماماً للشجاعة، ووفقاً لهذا الأساس فإن هذه الدراسة وبمنتهى الحياد والشجاعة والموضوعية والواقعية تري أن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي نشأت وتطورت وتفاقمت وازدادت حدتها بسبب عوامل متداخلة ومتشابكة ومعقَدة تمحورت حول أربعة عوامل رئيسية وهي العامل السياسي، والعامل الامني، والعامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي، وبالتالي يُمكن تشخيص الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة الطاحنة من خلال وضعها في مجموعتين من الأسباب، المجموعة الأولى: تشتمل على الأسباب الاقتصادية، أما المجموعة الثانية فتشتمل على الأسباب غير الاقتصادية وذلك على النحو الآتي:

أ-المجموعة الأولى: الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء نشأت أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

1- إلغاء التعامل بسعر الفائدة من قبل المؤتمر الوطني العام دون تقديم أي بديل لذلك.
2- فشل مصرف ليبيا المركزي في تغطية مبلغ 1,7 مليار دينار ليبي شهرياً، (20.4 مليار دينار ليبي) سنوياً هي عبارة عن رواتب القطاع العام وتكليف وإلزام المصارف التجارية أن تدفع هذه المبالغ الضخمة ولكن من أين للمصارف التجارية ان تدفعها ومصرف ليبيا المركزي لا يقدم أي خدمات مقابل ذلك ولا أدنى حد من التسهيلات للمصارف التجارية .
3- عدم تمكن مصرف ليبيا المركزي من الوفاء بالتزاماتهُ المبينة في الفقرة الثانية أعلاه يظل أمراً حقيقياً لأن القنوات الايرادية التي يعتمد عليها مصرف ليبيا المركزي تكون إما:

أ-قد توقفت تماماً مثل عائدات الخدمات التي تقدم لفئة رجال الأعمال والموردين والتي تبلغ في حدها الأدنى 15%.

ب- يدور ويحوم حولها جدل وصراع حاد وهي تلك العوائد المتعلقة بصادرات النفط الليبي، والتي توقفت تماماً بسبب فرض القوة القاهرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

4- التذبذب الكبير في أسعار النفط عالميا وتوقف تصديرهُ الا بكميات ضئيلة خلال السنوات 2014، 2015، 2016.
5- ضعف الطلب على المنتجات الليبية غير البترولية في الأسواق الإقليمية والدولية.
6- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي واقتران ذلك بسياسات نقدية ومالية غير رشيدة.
7- اختلال ميزان المالية العامة، وميزان المدفوعات وانخفاض القدرة الانتاجية للاقتصاد الليبي نتيجة لتدني انتاجية الموارد متمثلة في سلعتي النفط والغاز وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار وارتفاع الميل الحدي للادخار، ولكنهُ كان ادخاراً سالباً (اكتناز)، تمثل ذلك بسحب إجمالي الودائع المصرفية لفئة رجال الأعمال وأصحاب الدخول المرتفعة بما

يُعادل (22 مليار دينار ليبي أي 16 مليار دولار)، بحسب دراسة أعدتها المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات في العام 2016) تحت عنوان (أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي) .

8- ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد الليبي بما يعادل 19% كمعدل عام بحسب تقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد متفرقة للسنوات 2014، 2015، 2016، و48.9% في وسط فئة الشباب بحسب (التقرير الاقتصادي السنوي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن صندوق النقد الدولي عن شهر إبريل 2016.

وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للاستثمار واستغناء أصحاب العمل عن إعداد كبيرة من القوة العاملة، بالإضافة إلى إعلان إفلاس منظمات أعمال كانت تعمل في النشاط التجاري والانتاجي في ليبيا، الأمر الذي انسحب على مقادير الدخل، بل انعدامها لبعض الفئات مما أثر ذلك على حجم الودائع المصرفية المتنوعة، ومن ثم تسبب ذلك مع العوامل الأخرى في نشؤ أزمة السيولة.

9- الإشكال المؤسسي والوظيفي الحاد فيما يتعلق بمصرف ليبيا المركزي من حيث تولي القيادة والتمثيل المالي والاقتصادي للدولة الليبية في المحافل المحلية والخارجية ذات الشأن والاختصاص، بالإضافة إلى رسم ووضع السياسات النقدية وعمليات الرقابة على الائتمان والتسهيلات المصرفية التي تخلقها المصارف التجارية، الأمر الذي نشأ عنهُ انقسام في أعلى سلطة نقدية في ليبيا (مصرفين مركزيين)، وبالتالي تعدد الجهة الاصدارية لأوراق النقد الحكومية (البنكنوت) والأدهى والأمر أن كلا من أوراق النقد الحكومية (البنكنوت) الصادرة من المصرفين لا تتمتع (بخاصية القبول العام بين أفراد المجتمع الليبي)، حيث كانت ترفض رفضاً معاكساً شرقاً وغرباً مما تسبب ذلك في اختلال مصرفي حاد تسبب في أن تتفاقم أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي بشكلها الراهن اعتباراً من عام 2015 و2016.

10- عدم ثقة عملاء المصارف في الجهاز المصرفي، الامر الذي جعلهم يكفون عن عمليات الايداع النقدي وسحب ما لديهم من أرصدة بحوزة المصارف، لأن بعض الموظفين بتلك المصارف يتعاملون مع بعض العصابات والتشكيلات العسكرية غير النظامية وهو امر يخالف القوانين والنظم واللوائح المصرفية المعمول بها، وبالتالي تسبب هذا السلوك غير السوي في زيادة حدة أزمة السيولة مما أدخل الاقتصاد الليبي في نفق مظلم للحد الذي أصبح معهُ أمر معالجة تلك الازمة أمراً صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً، اذا لم يتم بذل جهود فائقة وغير عادية لمعالجة تلك الازمة.

11- الاحتفاظ بعائد مبيعات الغاز والوقود (البنزين، والديزل) خارج الجهاز المصرفي، وعدم القيام بإيداعها في الحسابات المخصصة لها وذلك بسبب المحاباة وتحويل هذه الأموال إلى أشخاص بعينهم وجهات بعينها.

12- المدى الزمني الطويل وغير المبرر الذي تأخذهُ عملية تسوية الصكوك (المقاصة) مما تسبب ذلك في أن تفقد الصكوك قيمتها كأداة مصرفية هامة في تسوية المدفوعات والمعاملات التجارية والمالية.

13- البطء والتباطؤ الحاد المقصود والممنهج واللامبالاة وعدم وضع أي اعتبار للعملاء من قبل إدارة المصارف والقائمين بتسيير الشأن المصرفي فيها فيما يختص بالتحويلات الداخلية لرجال الأعمال الأمر الذي جعلهم يلجؤون إلى بدائل أخرى في عمليات تحويل الأموال إلى المدن الأخرى داخل ليبيا، إما عن طريق:

أ-استخدام وسائل النقل الجوي.

ب- الوكالات المتخصصة في عمليات ونشاط التحويلات المالية الداخلية.

14- عزوف المصارف التجارية في تقديم أهم خدمة مصرفية للعملاء وهي خدمة (فتح الاعتمادات المستندية)، الأمر الذي انسحب في شكل أخر سبب خطراً سالباً على الاقتصاد الليبي، وتمثل ذلك في:

أ-سحب العملاء لأرصدتهم المصرفية والاتجاه بها نحو السوق الموازية مما تسبب في زيادة وتيرة أزمة السيولة المصرفية.

ب- تهريب العملة الليبية بعد سحبها من الجهاز المصرفي واستبدالها في الحدود بأسعار تبادل رخيصة، وذلك للتمكن من شراء السلع المتنوعة والمواد الخام ومدخلات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية دون أن تجني الدولة الليبية أي مزايا مادية من هذه العملية ممثلة في الضرائب والرسوم الجمركية.

15- الادخار السالب (الاكتناز) الذي نشأ نتيجةً لسحب الودائع المصرفية من المصارف التجارية من قبل العملاء وإعادة تلك الأموال إلى السوق الموازية للمضاربة بها والحصول على أرباح سريعة نتيجة للفروقات السعرية، وعدم إعادتها للإيداع المصرفي مرة أُخرى.

16- ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الانتاجي وصناعة الخدمات، وذلك بسبب خصائص الاقتصاد الليبي والتي تتمثل في:

أ-الخلل الهيكلي المزمن المتمثل في الثنائية التصديرية الحادَة، حيث تعتمد تركيبة الصادرات الوطنية الليبية على سلعتين فقط هما: (النفط والغاز).

ب- انخفاض الميل الحدي للاستثمار وارتفاع الميل الحدي للادخار خلال السنوات 2014، 2015، 2016 الأمر الذي أدى إلى انخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال الوطني وترتب عن ذلك استغناء أصحاب العمل عن قدر كبير من الأيدي العاملة،

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
sjst.scst.edu.ly
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
Pages: 1 ~ 10

الأمر الذي أسهم في زيادة معدلات البطالة (المقنعة) وبالتالي وصول الدخول إلى حافة (الصفر) ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على حجم الودائع وبالتالي الاسهام في حدوث أزمة السيولة.

17- انتشار ظاهرة (الدولرة)، والتي بدأت تأخذ وضعها الطبيعي في الاقتصاد الليبي حيث أخذت الصور والانماط الاتية:

أ-بيع الأصول الثابتة في السوق بالعملة الأجنبية بأقل من سعرها الحقيقي (سعر التكلفة التاريخية، أو سعر السوق)، وذلك خوفاً من أن تفقد العملة الوطنية المزيد من قوتها الشرائية والاحتفاظ بعائد البيع بالعملة الأجنبية خارج الجهاز المصرفي.

ب- سحب العملة الوطنية (الدينار الليبي) من المصارف بشكل كامل وتحويلها إلى عملات أجنبية بأسعار متدنية، مما أدَى ذلك إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية بشكل متواصل (استنزاف)، وبالتالي المساهمة في إحداث ونشوء أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.

18- الانفاق العام (السالب) وعدم توجيههُ نحو برامج التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وعدم الاهتمام بإضافة ثروات جديدة للأمة والتي تنتج عن الاستثمار الحقيقي الأمر الذي أسهم في إبطاء خُطى وعجلة التنمية الاقتصادية وتبع ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهو أمر انعكس على حجم الناتج المحلي الاجمالي، وكذا الدخل القومي لأفراد المجتمع الليبي مما أسهم ذلك في انخفاض حجم الايداع، وبالتالي لم تراوح أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي مكانها.

19- نمو وتطور سوق موازية نشطة وفاعلة في الاقتصاد الليبي ، وهي سوق شبه جديدة لم تكن موجودة من قبل ضمن مفهوم السوق الموازية في ليبيا وهي سوق نوعية (تختص بتداول الاعتمادات المستندية)، والتي يتم الحصول عليها من قبل مصرف ليبيا المركزي بالسعر الرسمي وإعادة بيعها في السوق الموازية بسعر كبير وتحقيق مكاسب مادية هائلة والاحتفاظ بعائدات البيع وعدم إدخالها في الجهاز المصرفي مرة أُخرى، وهذا الأمر أثر بشدة في تفاقم أزمة السيولة في ليبيا، ومن ثم ازدادت حِدتها بصورتها الراهنة.

هذه هي مجموعة الأسباب الاقتصادية التي استنتجت الدراسة بأنها تُكمن وراء نشأت أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.

ب-المجموعة الثانية: الأسباب غير الاقتصادية:

ترى الدراسة أن الأسباب غير الاقتصادية الكامنة وراء أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، تتمثل في النقاط الأتية:

1- شهد العالم المزيد من التعاون الدولي من خلال إعادة النظر في المنظمات والمجموعات الاقتصادية، الأمر الذي سمح بتدفق مزيداً من رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية بحثاً عن فرص استثمارية جديدة، وقد كانت ليبيا غائبة تماماً عن هذه الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي جعلها تعيش في عزلة اقتصادية شبه دائمة خلال السنوات 2014، 2015، 2016 (ويرجع ذلك الي غياب القرار السياسي ومؤسساته في الدولة الليبية خلال الفترة المذكورة).

2- تفشي ثقافة (الاعتمادية) لدى الفرد الليبي وافتقارهُ لحسن المبادرة وتحمل المسؤولية والاعتماد على تحويلها إلى الأخرين لكي يقومون بتسوية المشاكل بالإنابة عنه، حيث لم يساهم أفراد المجتمع الليبي في تقديم أي حلول أو مقترحات حلول تسهم في إيجاد أرضية حل لأزمة السيولة، وإذا سألتهم لماذا لا تساهمون في حل هذه الأزمة فإن الإجابة التقليدية والسائدة والمتداولة في كل المجتمع الليبي هي: (شن بنديرو الله غالب)، نعم الله غالب وهذا امر ثابت لكن بعد استنفاد كل المحاولات واستخدام كافة الادوات الممكنة والمتاحة واذا لم تتحقق الغاية المنشودة بعد ذلك يمكن ان نقول الله غالب ولكن ان تقول الله غالب دون ان تبذل أي مجهود هو نهج يتم عن قدر عالي من السلبية والاتكالية، وقد تفشت ثقافة الانصرافية واللامبالاة في ليبيا إذ يعتقد أي مواطن ليبي أن ما يحدث في ليبيا أمر لا يعنيه من بعيد وكذا من قريب.

3- غياب عامل الأمن كلياً في بعض المناطق والمدن الليبية واختلالهُ في المدن المركزية جعل الأفراد يفتقدون إلى الحماية فيما يتعلق بأنشطتهم التجارية وبالتالي أحجموا عن الاسهام في تنشيط الدورة الاقتصادية والنشاط التجاري، وأصبحت دوافع الطلب على النقود محصورة فقط في (دافع المضاربات الصورية) في السوق الموازية والتي تُحقق أرباح كبيرة وبأقل جهد وقد اقنعوا أنفسهم إذا كانوا يحققون أرباح مجزية دون أن يبذلون أي مجهود، فلماذا يقومون بإيداع أموالهم في المصارف وما الذي يجنونهُ من جراء ذلك.

4- عدم فاعلية بعض القوانين والسياسات والاجراءات التي سبق وإن تم وضعها، لأنها لا تستوعب الواقع ولا تتماشى معهُ، كما أن هشاشة مضامينها يجعل من السهولة بمكان الالتفاف عليها واستخدامها في العديد من حالات الفساد والاختلاس.

5- نتيجة للتحول السياسي الذي حدث في ليبيا والذي تبدلت بموجبهُ موازين السلطة والمال وانتقالها من مدن محددة إلى مدن أُخرى تبع ذلك تمركز النشاط الاقتصادي والتجاري في هذه المدن، وأصبح يتمركز فيها تمركزاً جغرافياً وبالتالي توفرت لهذه المناطق الجغرافية سيولة مصرفية مكنتها من الوفاء بالتزاماتها وأداء أعمالها، وفي الجهة الأخرى تعاني المناطق والمدن الأخرى في ليبيا من شح في السيولة أحياناً وانعدامها في احايين كثيرة للسبب ذاتهُ.

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Pages: 1 ~ 10
sjst.scst.edu.ly

6- ساهم عدم الاستقرار السياسي والأمني في حدوث توزيع غير عادل للثروة القومية الليبية، الأمر الذي انسحب على حجم الدخل بالنسبة لبعض الفئات من الشعب (أصحاب الدخل المحدود) كالموظفين وفئة المعاشيين، وبالتالي نتج عن ذلك انخفاض حجم ودائعهم المصرفية ثم انعدامها تماماً مع اشتداد حدة أزمة السيولة .

7- الانفلات الأمني الحاد الذي لم يسبق لهُ مثيل في ليبيا والذي أدَى إلى نمو بيئة خصبة للعصابات وقطَاع الطرق، وبالتالي انتشرت عمليات السطو المسلح نهاراً جهاراً على المصارف ولا أحد استطاع أو يستطيع أن يُحرك ساكناً وترتب عن ذلك فقدان الثقة كلياً في الجهاز المصرفي في ليبيا من قبل جميع المودَعين، ومن ثم القيام بسحب أرصدتهم المصرفية تبعاً لذلك.

8- طبيعة المجتمع الليبي (ذو التكوين القبلي المعقَد) وتنوع ولائهُ السياسي أسهم في نشؤ أزمة السيولة، كيف حدث ذلك، حدث ذلك لأن بعض القبائل الليبية لديها اتفاقيات تقضي برفع الغطاء الاجتماعي عن الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية والاقتصادية القائمة في ليبيا حاليا لأسباب لا يفحصون عنها وترتب عن ذلك قيام فئة رجال الأعمال وأصحاب الدخول المرتفعة المنحدرين من هذه القبائل بسحب ودائعهم من المصارف والذهاب بها إلى المنازل، الأمر الذي تسبب أن تأخذ أزمة السيولة منحنى حاداً وسالباً.

9- فئة تجار الذهب أسهمت بدورها في زيادة حدَة أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي ذلك بتحريضها لفئات كثيرة من افراد المجتمع الليبي بأن يقوموا بسحب أموالهم من المصارف والمضاربة بها في السوق الموازية لتحقيق عوائد ومكاسب ذات اعتبار وقيمة.

10- تفشي ثقافة الثأر والانتقام وافتقاد الحس القومي وتلاشي ملامح الهوية الوطنية، جعل الأفراد الليبيين لا يبالون لشيء ولا يهمهم شيء ودرجوا على تبني المقولة السلبية وهي: (أنا : حوشي ومزرعتي وعيالي)، وبالتالي انعدمت الفاعلية والمبادرة في تقديم مقترحات إيجابية تكون مدخلاً لحل الأزمة الاقتصادية بصفة عامة وأزمة السيولة بصفة خاصة.

هذه هي مجموعة الأسباب غير الاقتصادية التي استنتجت الدراسة بأنها تُكمن وراء نشأت أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.

3-المدخل الثالث: الدراسة التحليلية:

الأثار المباشرة وغير المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014 -2016).

3-1 الأثار المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014 -2016).

سوف تُحاول الدراسة في هذا المدخل أن توضح الأثار المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي في بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكلي ممثلة في (عرض خارج الجهاز المصرفي)، سعر الصرف الرسمي (سعر صرف الدينار الليبي)، سعر الصرف غير الرسمي (سعر الصرف في السوق الموازية)، الانفاق العام، معدل التضخم.

إن تحديد هذه المؤشرات لمعرفة الأثر المباشر لأزمة السيولة عليها يرجع إلى مدى ارتباط هذه المؤشرات الاقتصادية ارتباطاً مباشر بحركة السيولة، كما أنها مؤشرات يستطيع جميع الناس بمختلف مستوياتهم من التعرف عليها ومن سهولة فهمها كما أنها تمس حياة الناس بشكل مباشر مثل سعر صرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي ومعدل التضخم لأنها تؤثر على كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستثمار، وبالتالي ينسحب ذلك على مؤشرات اقتصادية أُخرى مثل معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي وحركة الميزان التجاري وحركة ميزان المدفوعات.

وبناءً على ذلك سوف يتم معرفة أثر أزمة السيولة على تلك المؤشرات من خلال العرض الجدولي او المقارنة الجدولية التالية ، والتي تحتوي على بيانات كمية لتلك المؤشرات قبل حدوث الأزمة وبعدها وذلك اعتباراً من سنة 2011، و2012، 2013 ثم بعد حدوث الأزمة اعتباراً من سنة 2014، 2015، 2016، من خلال الجدول رقم (1) أدناه.

جدول رقم (1) حركة بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 -2016)

المؤشرات / السنوات	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (1) (م- د)	سعر الصرف الرسمي (2)	سعر الصرف غير الرسمي (السوق الموازية) (3)	الفرق بين (2،3)	الانفاق العام (م- د)	معدل التضخم (%)
2011	14,480,1	1.259	1.762	0.503	23,366.5	15.9
2012	13,391,1	1.254	1.310	0.056	53,941.6	6.1
2013	13,419,9	1.253	1.327	0.074	65,283.5	2.6
2014	17,174,9	1.331	2.980	1.649	43,814.2	2.4
2015	23,007,3	1.389	3.700	2.311	43,178.9	9.8
2016	27,103,2	1.437	7.012	5.575	28,788.4	25.6

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على :

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Pages: 1 ~ 10
sjst.scst.edu.ly

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.
2- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، الكتاب الاحصائي، أعداد مختلفة.
3- صحيفة بوابة الوسط، أعداد متفرقة، www.alwasat.ly
4- صحيفة ليبيا المستقبل، أعداد متفرقة، www .libya-al-mostakbal.org

ملاحظة: (م – د): تعني مليون دينار.

ويمكن تحليل العرض الجدولي الموضح اعلاه و ذلك على النحو الاتي:

أ-عرض النقود خارج الجهاز المصرفي:

يتضح من الجدول رقم (1) أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 كان 14,480,1 مليار دينار ليبي، بينما في عام 2012 انخفض إلى 13,391,1 مليار دينار ليبي وكان مقدار الانخفاض (1,089 مليار دينار ليبي) بنسبة مئوية مقدارها 13.3% ويرجع الي الاستقرار شبه النسبي في الاقتصاد الليبي .

بينما كان في عام 2013م مبلغ قدرهُ 13,419,9 مليار دينار، بزيادة مقدارها (28,8 مليون دينار) مقارنتاً بعام 2012م، وبنسبة مئوية 0.213%، بينما بلغ عرض خارج المصرفي في عام 2014 قدرهُ 17,174,9 مليار دينار بزيادة عن عام 2013 مقدارها 3,855,0 مليار دينار بنسبة مئوية مقدارها 28.72%، ويرجع السبب في هذه الزيادة الكبيرة في عرض النقود في عام 2014 خارج الجهاز المصرفي لعمليات السحب النقدي التي قام بها عملاء المصارف نتيجة لسريان قرار إلغاء العمل (بسعر الفائدة) وفي هذه النقطة الزمنية بدأت تشكل في الاقتصاد الليبي ملامح أزمة السيولة وبدأت تؤثر في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي تأثيراً موجباً، وقد استمر هذا التأثير في زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2015 حيث وصل مبلغ 23,007,3) مليار دينار ليبي) بزيادة عن عام 2014 مقدارها (5,832,4 مليار دينار ليبي) بنسبة مئوية مقدارها 33.95% الأمر الذي أسهم في زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي من ناحية، وزيادة أزمة السيولة من ناحية أخرى، وقد استمرت هذه الوضعية في عام 2016 حيث وصل عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى مبلغ قدرهُ (27,103,2 مليار دينار ليبي) بزيادة عن عام 2015 مقدارها (4,096,6 مليار دينار ليبي) وبنسبة مئوية 0.178%، أنظر الشكل البياني رقم (1) يبين حركة عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2016).

شكل بياني (1)
عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2016)

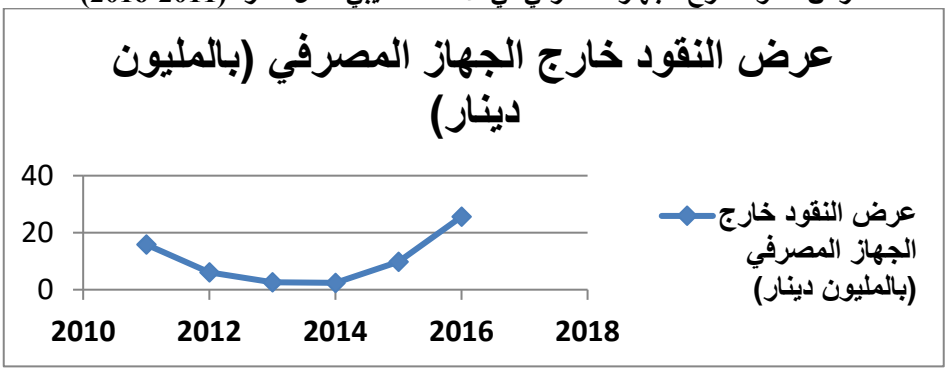

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وصحيفة بوابة الوسط، وليبيا المستقبل، أعداد مختلفة.

ب- سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي (سعر الصرف في السوق الموازية):

قد أثر هذا الوضع في نمو السوق الموازية في ليبيا بشكل متسارع حتى وصل الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية في الفترة (2011-2016) بـــ (5.575 دينار ليبي)، ويُمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1) حيث يتبين أن سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية ظلا متقاربين خلال السنوات (2011، 2012، 2013)، ولكن هذه الوضعية تغيرت اعتباراً من عام 2014 وهو العام الذي بدأت فيه أزمة السيولة تتشكل نتيجة لسحب المودعين لودائعهم من المصارف والاتجاه بها إلى السوق الموازية لإجراء المضاربات بهدف الحصول على هامش ربح نتيجةً للفروقات السعرية مما أدى ذلك إلى زيادة عرض العملة المحلية (الدينار الليبي) نتيجة لانخفاض الطلب عليه، وفي

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Pages: 1 ~ 10
sjst.scst.edu.ly

المقابل ارتفاع الطلب على العملة الاجنبية (الدولار) مما تسبب هذا الوضع في أن يفقد الدينار الليبي قيمتهُ أمام تلك العملات، ثم واصل في الانخفاض بسعر مقدارهُ (2.980 دينار ليبي) مبتعدا عن سعر الصرف الرسمي بمقدار 1.649 دينار ليبي في عام 2014، ثم (3.700 دينار لكل واحد دولار مبتعداً عن سعر الصرف الرسمي بمقدار 2.311 دينار ليبي في عام 2015، واستمر نمو سعر الصرف في السوق الموازية بصورة متسارعة نتيجة لزيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي بمقدار 27,103,2 مليار دينار ليبي بلغ سعر الصرف السوق الموازية (7.012%) لكل واحد دولار مبتعداً عن سعر الصرف الرسمي بمقدار (5.575 دينار ليبي) في نهاية عام 2016، أنظر الشكل البياني رقم (2) حركة سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة (2011- 2016).

شكل بياني (2)
سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي (السوق الموازية) خلال الفترة (2011-2016)

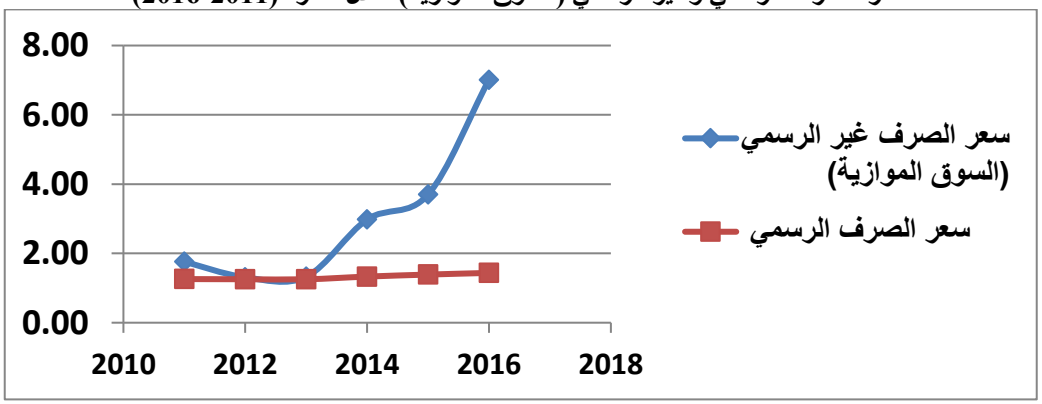

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وصحيفة بوابة الوسط، وليبيا المستقبل، أعداد مختلفة.

ج- الانفاق العام:

قد تسبب هذا الوضع المالي والاقتصادي المربك في التأثير في الانفاق العام والذي بدأ في وضعية عدم الثبات ما بين الزيادة والانخفاض، حيث كان في عام 2011 عبارة عن مبلغ (23,366,5 مليار دينار ليبي) بينما ارتفع إلى المبلغ 53,941,6 مليار دينار عام 2012 بزيادة مقدارها 30,575,1 مليار دينار ليبي بنسبة زيادة تعادل 130.85%، وذلك بسبب الشروع في صرف (تعويضات نقدية لإفراد المجتمع الليبي) ، ثم ازداد حجم الانفاق في عام 2013 إلى 65,283,5 مليار دينار ليبي بزيادة عن العام السابق مقدارها 12,341,9 مليار دينار ليبي، وبما يعادل 22.88% وذلك لنفس السبب، ثم بدأ الأنفاق العام في الانخفاض في عام 2014 مع تزامن أزمة تصدير النفط من جهة، وأزمة السيولة من جهة أُخرى، بالإضافة إلى ازمة انخفاض اسعار النفط عالميا حيث بلغ في عام 2014 (43,814,2 مليار دينار) بانخفاض مقدارهُ (21,369,3 مليار دينار ليبي) بما يعادل 139.5%، ثم واصل الانفاق العام انخفاضهُ في العام التالي 2015 حيث وصل (43,178,9 مليار دينار) بانخفاض مقدارهُ (635,3 مليون دينار ليبي) وبنسبة مئوية مقدارها 1.45%، ثم استمرت وضعية انخفاض الانفاق العام في عام 2016 حيث بلغ (28,788,4 مليار دينار) بانخفاض مقدارهُ (14,390,5 مليار دينار) وبنسبة 33.32% عن عام 2015، انظر الشكل البياني رقم (3) حركة الانفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2016).

شكل بياني (3)
حركة الانفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2016)

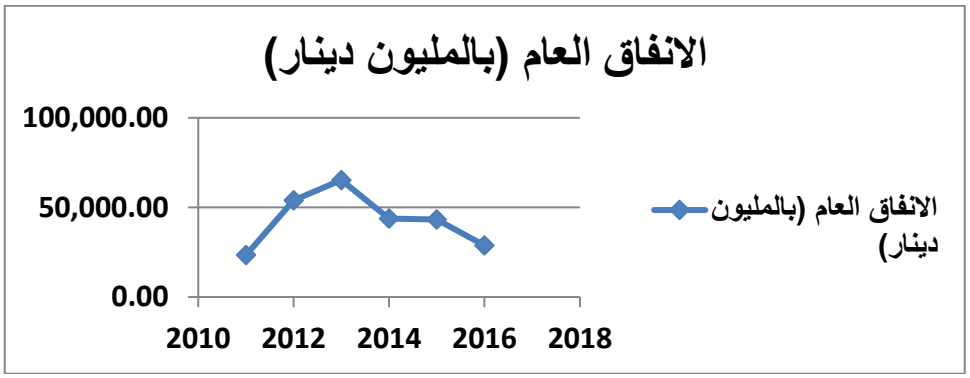

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وصحيفة بوابة الوسط، وليبيا المستقبل، أعداد مختلفة.

د-معدل التضخم:

قد انعكست أزمة السيولة بسبب زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في نمو السوق الموازية في ليبيا ومن ثم انخفاض حجم الانفاق العام في برامج التنمية الاقتصادية ، الامر الذي ادي الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ومن انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، صاحب ذلك انخفاض عائدات صادرات النفط الليبي نتيجة لتوقف عمليات انتاجه من جهة وانهيار اسعاره عالميا من جهة اخري لتلك الكميات الضئيلة التي كان يتم تصديرها الامر الذي انعكس بدورهُ في اتجاه معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي والتي أخذت وضعية الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2011- 2016، حيث يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن معدل التضخم في عام 2011 كان 15.9% ثم انخفض إلى 6.1% في عام 2012 ثو واصل الانخفاض (2.6%، 2.4%) في عامي 2013، 2014 على التوالي، ثم أخذ وضعية الارتفاع في عام 2015 نتيجة لزيادة كمية النقود (عرض النقود خارج الجهاز المصرفي)، حيث وصل معدل التضخم 9.8% في عام 2015 نتيجة لزيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي من 17,174,9 مليار دينار إلى 23,007.3 مليار دينار في نفس العام، وقد تزامن ذلك مع نمو السوق الموازية وانخفاض قيمة العملة، وكذلك انخفاض حجم الانفاق العام المخصص لبرامج التنمية ومن ثم استمرت هذه الوضعية في عام 2016 حيث وصل معدل التضخم إلى 25.6% بزيادة مقدارها 15.8% وكان ذلك بسبب زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي والذي وصل إلى 27,103,2 مليار دينار ليبي ووصول سعر الصرف في السوق الموازية إلى 7.012 دينار، وقد انعكس ذلك في أن يفقد الدينار الليبي مزيداً من قوتهُ الشرائية في السوق الموازية في مواجهة العملات الاجنبية من جهة وزيادة أزمة السيولة من جهة أُخرى، أنظر الرسم البياني رقم (4) والذي يوضح حركة معدل التضخم في الاقتصادي الليبي خلال الفترة 2011- 2016.

شكل بياني (4)
حركة معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2016)

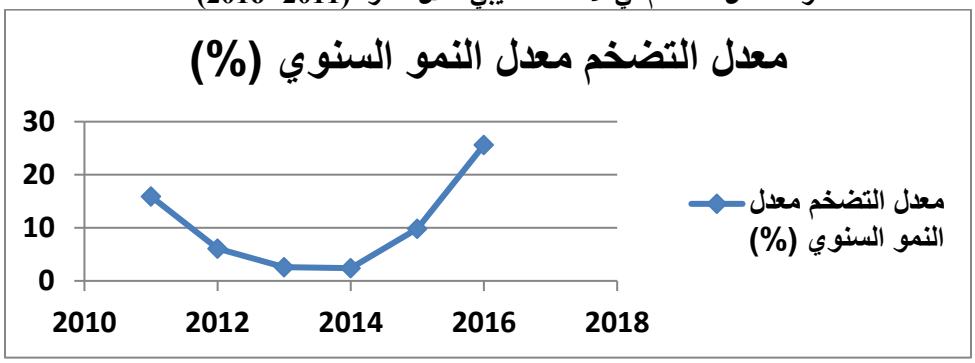

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **(Excel)** وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وصحيفة بوابة الوسط، وليبيا المستقبل، أعداد مختلفة.

3-3 الأثار غير المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014-2016).

ترى الدراسة أن الأثار غير المباشرة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي تتمثل في الاتي:

1- خطورة التعرض للرقابة الشديدة من قبل المؤسسات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية.
2- تعريض سمعة الاقتصاد والنظام الاقتصادي الليبي إلى الخطر والأمن القومي الليبي إلى الاهتزاز.
3- تحقق أثار سلبية في نتائج الوحدات الاقتصادية وأهدافها مما انسحب ذلك على النشاط الاقتصادي برمتهُ سواء كان ذلك على مستوى الاستهلاك الفردي أو المؤسسي، أو حجم الادخار الكلي أو حجم الاستثمار الكلي ومن ثم انخفاض القدرة الانتاجية للمجتمع الليبي، وانسحب ذلك بدورهُ في ارتفاع معدلات البطالة.
4- اضطراب التوازنات الاقتصادية في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الليبي، مما أثر ذلك على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
5- نشؤ قناعات خاطئة لدى أفراد المجتمع الليبي بفشل النظام الاقتصادي والمالي والنقدي ممثل في مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، ومنظومة الجهاز المصرفي.
6- نشؤ حالة من الرعب والخوف وعدم الثقة واليقين في الاقتصاد الليبي ومؤسساتهُ وصنَاع القرار من قبل أفراد المجتمع الليبي.
7- نمو الإحساس السلبي وارتفاع وتيرة التوقعات التشاؤمية بعدم جدوى ما يُبذل من جهود لمعالجة أزمة السيولة.
8- وقوع صنَاع القرار في ليبيا نتيجة لهذه الأزمة فريسة لأفكار وأراء المتخصصين وغير المتخصصين، مما أفقدهم التوازن المطلوب وبالتالي صاحب ذلك حالة من الارتباك العميق في اتخاذ القرارات الصائبة.
9- نظراً للوضع الأمني وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا ظهرت مجموعات وتكتلات تجمع بينهم مصالح مشتركة، وبالتالي أصبح ليس من مصلحتهم معالجة أزمة السيولة ومن ثم درجوا على دعمها وتأييد أي أسباب أو قنوات تؤدي إلى إبقاءها وزيادة حدتها، وهم أولئك الأشخاص والكيانات الذين يعتقدون أن لديهم مشكلات مالية واقتصادية سابقة لم تتم معالجتها وبالتالي فهم يرون أن من مصلحتهم دعم هذه الأزمة وبكل ما يملكون من قوة.
10- تعرض بعض منشآت الأعمال وبعض القطاعات الاقتصادية إلى ضغوطات وتهديدات هائلة من أشخاص وكيانات مجهولة الهوية الأمر الذي جعلهم يتخذون قرارات سريعة ومفاجئة تتعلق بأنشطتهم التجارية إما بتجميدها أو بنقل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ومن ثم الهجرة نهائياً من ليبيا.
11- نتيجةً للوضع المربك وضبابية المشهد الليبي وما نتج عنه من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية، بدأت تظهر الطبقية الاجتماعية في ليبيا حيث تركزت الثروات ورؤوس الأموال لدى كيانات وقبائل ومدن بعينها مما أسهم ذلك في نشؤ طبقة أخرى (أصحاب الدخل المحدود والمعاشات) أن يقعون تحت وطأة أزمة السيولة ويتحملون القدر الأكبر من نتائجها.
12- قلل حدوث أزمة السيولة في ليبيا من قدرة الأفراد والمؤسسات في الابداع والابتكار نتيجة لحالة الاحباط الشديد التي أصابتهم وخيبة الآمل في نتائج المتغيرات السياسية والاقتصادية التي اجتاحت الدولة الليبية في فترة ما من الزمن.
13- الاحساس بالضياع النفسي والوجداني واستحالة تحقيق الأهداف لفئة نشطة كان ينبغي أن يكون لها دور في عملية التنمية والبناء ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وهي فئة الشباب والتي بلغت معدلات البطالة في وسطها بما يعادل 48,9% بحسب تقرير صندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية **(التقرير الاقتصادي السنوي للشرق الاوسط ودول شمال أفريقيا عن شهر أبريل، 2016)**.
14- تسببت أزمة السيولة في تراكم المديونية في قطاع العائلات ذات الدخل المحدود الأمر الذي أفقدهم التعاطي الجيد مع محيطهم الاجتماعي نتيجة الاحساس بالدونية وضآلة الذات ثم الانسحاب تدريجياً من الاسهام في أي فعالية اجتماعية أو ثقافية خوفاً من أراء الناس حولهم وإظهار التشفي والشماتة.

4-المدخل الرابع: النتائج والتوصيات (مقترحات الحلول):

4-1 تمهيد:

من خلال الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها الدراسة، ومن خلال مناقشة فرضياتها وفقاً للمناهج البحثية التي تقيدت بها واعتمدت عليها، فقد توصلت إلى:

4-2 النتائج: مما سبق قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وصول معدل التضخم إلى 25.6% في عام 2016 وذلك نتيجة لزيادة وسائل الدفع في أيدي الجمهور ممثلة في كتلة نقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار 27,103,2 مليار دينار.

2- نمو سوق موازية نشطة وفاعلة، للنقد الاجنبي وصل الفرق فيها بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي إلى (5.575 دينار).
3- انخفاض حجم الانفاق العام إلى مستويات متدنية خلال الفترة 2014- 2016.
4- هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب مجمل الاوضاع المربكة وغياب الامان والثقة وعدم اليقين في ان تؤول تلك الاوضاع في ليبيا الي التحسن ثم الاستقرار الكامل مما اسهم ذلك اسهاما جزئيا في حدوث أزمة السيولة في الاقتصاد الوطني.
5- انخفاض الميل الحدي للاستثمار الحقيقي تبعهُ ارتفاع الميل الحدي الادخار السالب (الاكتناز)، حيث تمثل ذلك في سحب الودائع المصرفية وتعطيلها (اكتنازها) ومن الذهاب بها نحو السوق الموازية للنقد الاجنبي والمضاربة بها هناك.
6- انخفاض النشاط الانتاجي والخدمي ونمو إشكال المضاربات في السوق الموازية للحصول على مقادير ربح سريعة مما أنعكس ذلك في أن تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، ومن ثم انسحب ذلك إلى تدني مستويات التشغيل وبالتالي المساهمة في إبقاء معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي على حالها وهي صنفت اقتصادياً بأنها بطالة مقنعة.
7- زيادة معاناة أصحاب الدخول الثابتة وأرباب المعاشات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم من جهة وانعدام السيولة من جهة أُخرى.
8- عدم قدرة السياسة المالية والسياسة النقدية في السيطرة والتحكم في عرض النقود من جهة وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي والاقتصادي من جهة أخرى.
9- عزوف رجال الأعمال وأصحاب الدخول المرتفعة في إيداع أموالهم في المصارف في صور ودائع متعددة ومتنوعة نتيجة لافتقاد الثقة والأمان في الجهاز المصرفي برمتهُ.
10- انتشار ظاهرة الدولرة بشكل متسارع والتي دفعت الأفراد إلى عدم الاحتفاظ بالعملة المحلية كأصل سائل ذلك بتحويلها إما إلى أصول ثابتة بأسعار أقل من سعر تكلفة الأصول، أو التخلي عنها بمبادلتها في السوق الموازية بشراء سلة من العملات الأجنبية أخذ الدولار الحجم الأكبر منها وذلك نتيجة للخوف المتزايد من أن تفقد العملة المحلية (الدينار الليبي) قوتها الشرائية أمام العملات الأجنبية بمرور الزمن الامر الذي أسهم في زيادة عرض الدينار الليبي في تلك السوق وانخفاض الطلب عليه، مما انسحب ذلك إلى انخفاض قيمتهُ راهناً.
11- تبين أن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي أزمة ذات أبعاد مركبة وأسباب متعددة تتمثل في أسباب (سياسية، وأمنية، واجتماعية، واقتصادية).
12- اتضح أن أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي هي أزمة متزامنة ومترابطة مع أزمات أخرى، وما أزمة السيولة إلا صورة واحدة من تلك الأزمات مثل أزمة سعر الصرف، وأزمة البطالة وأزمة التضخم، وأزمة الركود وأزمة عجز ميزان المالية العامة، وأزمة إنتاج النفط وتصديرهُ وأزمة هبوط أسعار النفط عالمياً، ولذلك فإن هذه الأزمة ذات صورة اقتصادية من حيث معناها ومبناها، وأزمة مالية من حيث معناها ومبناها أيضاً مثل تدني معدلات النمو الاقتصادي (أزمة اقتصادية) وارتفاع معدلات التضخم (أزمة مالية)، وفشل السياسة النقدية والسياسة المالية وعدم قدرة السلطة النقدية في ليبيا في معالجة هذه الازمة هو في حدة ذاتهُ أزمة ذات بعد اقتصادي ومالي.

3-4 التوصيات (الحلول المقترحة):

لكي يتم حل أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي لابد من القيام بثورة مالية واقتصادية جريئة ذات قرارات قوية وصادمة وغير معهودة بعيدة كل البعد عن النمط التقليدي وإلا فإن هذه الأزمة لن تبارح محلها وسوف تستفحل وتزيد حدتها، ومن ثم تقضي على الأخضر واليابس وبالتالي الانهيار ثم الافلاس الشامل للاقتصاد الليبي.

وبناءاً على ذلك تقترح هذه الدراسة بعض الحلول لمعالجة أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي وتأمل أن تُشكل مع مجهودات الباحثين والخبراء من ذوي الشأن والاختصاص والأكاديميين مدخلاً تتم بموجبها حل هذه الأزمة في المنظور القريب.

وتنقسم هذه الحلول من حيث مداها الزمني إلى حلول قصيرة الأجل، وحلول متوسطة الأجل، وحلول طويلة الأجل، ويُمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الحلول قصيرة الأجل:

أ-حلول كمية. ب- حلول نوعية.

أ-الحلول الكمية قصيرة الأجل: ترى الدراسة أن هذه الحلول تتمثل فيما يلي:

1- تسليم مبلغ 5000 دولار لكل كتيب عائلة بعد كل ستة أشهر شريطة أن يسبق ذلك إيداع نقدي بالعملة المحلية (الدينار الليبي) بما يعادل القيمة بالعملة الأجنبية مسبقاً بسعر وسيط يحددهُ مصرف ليبيا المركزي، تقترح الدراسة أن يكون وفقاً للمعادلة الآتية:

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Surman Journal for Science and Technology
sjst.scst.edu.ly
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
Vol 6, No.1.Jan – May. 2024
Pages: 1 ~ 10

السعر الوسيط = سعر الصرف الرسمي + سعر الصرف الموازي
2

على أن تتعهد المؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة القومية للاستثمار ومصرف ليبيا المركزي بتغطية المبلغ بالعملة الأجنبية ومن ثم إيداعه في حساب خاص في مصرف ليبيا المركزي، ويفضل أن يكون هذا الانفاق معززاً من قبل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

2- رفع الدعم كلياً عن المحروقات، والذي تقدمهُ الدولة والذي تبلغ قيمتهُ (6 مليار دولار)، أي ما يعادل (8,5) مليار دينار، على أن يستخدم نظام رقابي مالي مشدد حتى تعود القيمة الكاملة الناتجة عن هذه العملية إلى خزينة الدولة، ويجب عدم الالتفات إلى الأثار المفاجئة والصادمة التي يمكن أن تنشأ عن هذه العملية والتي من المتوقع أن تسبب ضرراً لعدد كبير من القطاع العائلي والتي يجب معالجتها لاحقا .

3- بما أن النفط يتم بيعهُ بعقود آجلة سواء كانت بنظام (فوب FOB)، أو بنظام (سيف CIF)، تقترح الدراسة أن يتم بيع تلك العقود او رهنها و التي تحتوي علي مستندات الشحن المستخدمة في التجارة الدولية ممثلة في (الكمبيالة المستندية الأجنبية، والفاتورة التجارية، وبوليصة التأمين، وبوليصة الشحن) إلى مؤسسات التمويل الاقليمية ممثلة في:

أ-بيت التمويل الكويتي. ب- صندوق النقد العربي. ج- البنك الاسلامي للتنمية في جدة. د- منظمة التعاون الاسلامي.

أو إلى بيعها أو رهنها أو إعادة خصمها لدى مؤسسات التمويل الدولي ممثلة في:

أ-صندوق النقد الدولي. ب- البنك الدولي للأنشاء والتعمير. ج- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

على أن تكون هذه العملية ربع سنوية .

4- توقيع عقد رسمي بين مصرف ليبيا المركزي (شرقاً وغرباً)، و (وزارة المالية شرقاً وغرباً) والمجلس الأعمال لرجال الأعمال في ليبيا على أن يكون هذا العقد مشفوعاً ومعززاً بتعهد رسمي شديد الخصوصية والدقة والثقة والأمان والضمان من قبل الأطراف الآتية:

أ-مجلس النواب. ب- المجلس الأعلى للدولة. ج- المؤسسة الوطنية للنفط. د- المؤسسة القومية للاستثمار.

هـ- حكومة الوفاق الوطني. و- حكومة شرق ليبيا.

يقضي هذا العقد بأن يقوم كل رجل أعمال بإيداع ما يعادل 30% من ثروتهُ كوديعة مصرفية لدى مصرف ليبيا المركزي والذي يجب أن يوزعها بدورهُ في المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وفي مقابل ذلك يجب أن يتلقى رجال الأعمال الحوافز الاتية:

أ-أن تتم معاملة رجال الأعمال الليبيين معاملة رجال السلك الدبلوماسي، وأن تصدر لهم جوازات سفر دبلوماسية وتخصص لهم صالات خاصة في المطارات الداخلية.

ب- منحهم اعتمادات مستندية متنوعة غير محددة السقف المالي.

ج- منحهم خطابات ضمان يمكن تقديمها إلى مؤسسات التمويل المحلية أو الاقليمية أو الدولية للحصول على قروض وتسهيلات مالية أو تجارية.

5- إنشاء (سوق مالية، سوق ثانوي)، بهدف تداول أدوات الائتمان قصيرة الأجل ممثلة في أدوات الخزانة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، ثم إصدار سندات حكومية لا تهدف إلى تمويل مشروعات حكومية وإنما يكون هدفها الرئيس السيطرة على عرض النقد والتحكم فيه، يتم طرح هذه السندات للبيع إلى الجمهور أما عبر المصارف التجارية أو عبر سوق النقد والذي يجب إنشائهُ خصيصاً لهذا الغرض على أن تكون هذه العملية مصحوبة بتعهد رسمي من قبل مصرف ليبيا المركزي شرقاً وغرباً والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة القومية للاستثمار ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وحكومة الوفاق الوطني وحكومة شرق ليبيا يقضي هذا الاتفاق بإقرار (حافز) بالعملة الأجنبية لكل فرد يقوم بشراء هذه السندات بما يعادل: (5 دولار، و10 دولار، و15 دولار) لكل سند على أن يتم وضع الحوافز بالعملة الأجنبية في وديعة رسمية كجزء من حسابهُ المصرفي، وذلك على النحو الاتي:

أ-(5 دولار)، عبارة عن حافز: عن كل سند يتم شراءهُ من فئة السندات ذات القيمة الأسمية (50 دينار، 100 دينار، 150 دينار).

ب- (10 دولار)، عبارة عن حافز: عن كل سند يتم شراءهُ من فئة السندات ذات القيمة الأسمية (200 دينار، 250 دينار، 300 دينار).

ج- (15 دولار)، عبارة عن حافز: عن كل سند يتم شراءهُ من فئة السندات ذات القيمة الأسمية (500 دينار، 750 دينار، 1000 دينار).

- **تنبيه:**

تجدر الإشارة إلى إن هذه السندات من حيث الغرض تهدف إلى:

أ- الاسهام في معالجة أزمة السيولة.

ب- امتصاص عرض النقود خارج الجهاز المصرفي.

ج- تقليل معدل التضخم وفقاً لنظرية (كمية النقود).

د- محاربة السوق السوداء.

هـ- لا تهدف بشكل أساسي إلى تمويل مشروعات حكومية أو تقليل عجز ميزان المالية العامة.

من حيث استعادة قيمة السهم يجب ان ذلك علي النحو الاتي :

أ-بيعهُ في سوق النقد والتي يجب أن يتم تأسيسها خصيصاً لهذا الغرض.

ب- إصدار شهادة إيداع بالقيمة الاجمالية بالعملة الأجنبية تكون لها قابلية التداول في سوق النقد أو رهنها لدى مؤسسات التمويل على المستوى المحلي أو إعادة خصمها لدى مصرف ليبيا المركزي.

- **كيفية استلام الحوافز بالعملة الأجنبية:**

يتم استلام تلك الحوافز بعد مرور عام من تاريخ بدء عملية الشراء على ألا يتم تسليمها نقداً، بل بموجب شهادة إيداع بالعملة الأجنبية قابلة للتداول، يمكن تقديمها إلى المصارف التجارية أو رهنها لدى الجهات التمويلية أو بيعها في سوق النقد، أو إعادة خصمها لدى مصرف ليبيا المركزي مقابل شهادة ايداع جديدة (يتم دفع 50 % من قيمتها بسعر وسيط يحدده مصرف ليبيا المركزي، علي ان يتم اصدار شهادة جديدة بباقي المبلغ بالعملة الاجنبية).

6- ترى الدراسة أنهُ يجب على المؤسسة القومية للاستثمار أن تشرع في تكوين (10 شركات مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة)، وذلك للاستثمار في قطاع خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، والقطاع الزراعي، والقطاع المصرفي، وقطاع النقل الجوي والبحري، وقطاع الصحة برأس مال قدرهُ (15 مليار دينار ليبي بواقع 1.5 مليار دينار ليبي لكل شركة)، على أن يتم الاكتتاب العام لشراء هذه الأسهم عبر المصارف التجارية، ويفضّل أن يمنح كل سهم يتم بيعهُ حافز بالعملة الأجنبية وذلك على النحو الاتي:

- (10 دولار)، حافز عن كل سهم يتم بيعهُ من فئة الأسهم ذات القيمة الأسمية (50، 100، 150 دينار).
- (15 دولار)، حافز عن كل سهم يتم بيعهُ من فئة الأسهم ذات القيمة (200، 250، 300).
- (20 دولار)، حافز لكل سهم يتم بيعهُ من فئة الأسهم ذات القيمة الأسمية (500، 750، 1000 دينار، على أن:

أ- تخصص صالات داخل المصارف التجارية لتداول هذه الأسهم بيعاً وشراءً بعد الاكتتاب فيها.

ب- عدم تسليم قيمة الحوافز المقترحة بالعملة الأجنبية والموضحة في الفقرات (أ، ب، ج) أعلاه إلى أصحابها وحاملي الأسهم نقداً، بل بشهادات إيداع قابلة للتداول أو الرهن أو إعادة الخصم بسعر جديد داخل الصالات المقترحة للتداول في المصارف التجارية.

ج- أن يتم استلام تلك الحوافز بالعملة الأجنبية بعد كل ثلاثة أشهر بما يعادل 50% من القيمة نقداً (عملة أجنبية)، 50% إصدار شهادة إيداع جديدة صادرة من مصرف ليبيا المركزي تتضمن هامش ربح معين على أن تكون المؤسسة الوطنية للنفط ومجلس النواب ضامناً لهذه العملية ومعززاً لها.

7- توقيع عقد بين مصرف ليبيا المركزي وكبار وكلاء شركتي ليبيانا والمدار يقضي هذا العقد بأن يقوم هؤلاء الوكلاء بإيداع عائد مبيعاتهم نقداً في المصارف التجارية أو إيداعها مباشرةً في مصرف ليبيا المركزي كوديعة ثابتة وبصفة دورية شهرية على ان يمنحهم مصرف ليبيا المركزي مقابل ذلك تسهيلات واعتمادات مستنديه غير محددة السقف المالي، بالإضافة إلى خطابات ضمان تساعدهم في الحصول على قروض وتمويل من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وكذلك المحلية على أن يكون هذا العقد معززاً بالثقة والأمان و ذلك بموافقة كافة المؤسسات المعنية في ليبيا ممثلة في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة القومية للاستثمار واتحاد المصارف الليبي وحكومة الوفاق الوطني وحكومة شرق ليبيا.

8- طرح النقد الأجنبي للتداول من قبل مصرف ليبيا بسعر وسيط يحددهُ مصرف ليبيا المركزي.

9- سحب الاصدارات النقدية من التداول بآجال متفاوتة على أن يحدد مصرف ليبيا المركزي الفئات التي يجب سحبها من التداول.

10- إعادة العمل بسعر الفائدة مع الوضع في الحسبان إيجاد بدائل لهُ تدريجياً.

11- توفير سلع استهلاكية بالسعر العادل (سعر الصرف الرسمي + هامش الربح)، على أن يتم دفع قيمة هذه السلع مسبقاً وتسليم مستحقيها إيصالات استلام تثبت واقعة الدفع زماناً ومكاناً.
12- صرف مرتبات العاملين في القطاع العام ولمدة شهرين أو أربعة أشهر متتالية بالنقد الأجنبي مما ينسحب ذلك إلى التأثير في سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في السوق الموازية كما يحد من الطلب على السيولة النقدية بالعملة المحلية.

ب- الحلول النوعية قصيرة الأجل: تتمثل هذه الحلول فيما يلي:

1- تكوين صندوق للسيولة المركزية برأس مال محدد تساهم جميع المصارف في تكوينهُ.
2- استخدام برنامج أو نظام التشفير الالكتروني لحسابات العملاء.
3- تثبيت نظام مراقبة الكتروني يهدف إلى مراقبة (هواتف) موظفي المصارف أثناء ساعات العمل الرسمية .

ثانياً: الحلول متوسطة الأجل:

يتراوح المدى الزمني لهذه المقترحات لحل أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي من (سنة إلى خمسة سنوات)، وترى الدراسة أن هذه الحلول تتمثل فيما يلي:

1- العمل بنظام بطاقة الاعتماد.

ويجب أن يتم العمل بموجب هذه البطاقة على النحو الاتي:

أ-إعلان مناقصة عامة أو عطاء عام من قبل مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية على أن تقوم الشركات والمؤسسات التي يرسو عليها العطاء أو المناقصة بالتعهد بتوريد كافة السلع الاستهلاكية ومدخلات الانتاج والمواد الخام بموجب اعتمادات مستندية مفتوحة غير محددة السقف المالي كحافز تشجيعي لهذه الشركات.

ب- يتم فتح حسابات مصرفية خاصة لهذه المؤسسات والشركات بهدف إيداع القيمة المقابلة (قيمة البيع) بعد خصمها من حسابات العملاء حاملي بطاقات الاعتماد.

ج- توفير هذه البطاقات لكافة العملاء من قبل المصارف التجارية وغير التجارية العاملة داخل ليبيا على أن يكون الرصيد النقدي لكل بطاقة شهرياً كما يلي:

- 500 دينار لأصحاب المرتبات (قطاع العام).
- 650 دينار لأصحاب المرتبات (قطاع خاص).
- 400 دينار لأرباب المعاشات.
- 1500 دينار لأصحاب الدخول المرتفعة.
- 5000 دينار لرجال الاعمال.

2- تبني سياسة مالية شعارها (الضرائب مقابل الخدمات)، بهدف توسيع قاعدة الايرادات على أن يتم معالجة الأثار الناشئة عنها لاحقاً تقضي بما يلي:

- فرض ضرائب جديدة (زيادة معدل الضريبة) على النحو الآتي:

أ-ضريبة دخل بما يعادل 20%.
ب- ضريبة أعمال بما يعادل 25%.
ج- ضريبة أرباح بما يعادل 15%.
د- ضريبة إنتاج بما يعادل 15%.
هـ- ضريبة قيمة مضافة بما يعادل 10%.
و- ضريبة عمالة (العمالة الوافدة بما يعادل 15%).
ز- ضريبة صادرات بما يعادل 5%، وضريبة واردات بما يعادل 15%.

3- فرض رسوم خدمات جديدة، وذلك على النحو الاتي:

أ-رسوم عن خدمة الكهرباء بما يعادل 50 دينار شهرياً.
ب- رسوم عن خدمة المياه بما يعادل 75 دينار شهرياً.
ج- رسوم عن خدمات الصحة والتعليم بما يعادل 50 دينار شهرياً.

على أن يتم استقطاع هذه الرسوم من إجمالي الرواتب المثبتة رسمياً في ديوان المحاسبة، ومن ثم يتم تحويلها إلى ديوان الضرائب.

4- فتح قنوات الاستثمار لرأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاعات الاتية :

أ-قطاع الخدمات المالية. ب- قطاع الخدمات المصرفية.
ج- قطاع الاتصالات . د- قطاع المواصلات والنقل.

هـــ- القطاع الزراعي. و- قطاع التأمين.
ز- قطاع الخدمات الطبية.

ثالثاً: حلول طويلة الأجل: يتراوح المدى الزمني لهذه الحلول من عشرة سنوات فما فوق، وترى الدراسة أن هذه الحلول تتمثل في النقاط التالية:

1- معالجة الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد الليبي والمتمثل في الثنائية المميزة لتركيبة الصادرات الوطنية والمكونة من سلعتي النفط والغاز بما يعادل 95% من إجمالي الصادرات الليبية على أن يتم ذلك على النحو الاتي:

أ-سن قوانين وتشريعات مالية تتضمن حوافز تشجيعية كبيرة لتحفيز رأس المال الوطني والأجنبي للتوجه نحو الاستثمار في القطاع الزراعي ذلك بتقديم حوافز متعددة ومتنوعة لفئة هؤلاء المستثمرين تتمثل في الاتي:

1- الإعفاءات الجمركية المتعلقة بصادرات القطاع الزراعي وواردات مدخلات الانتاج والمواد الخام المرتبطة به.
2- فتح ومنح اعتمادات مستنديه تكون مغطاة جزئيا لكي تُمثل تمويلياً جزئياً لتكاليف الانتاج الزراعي في المراحل الأولية.
3- توفير بيانات ومعلومات مالية عن الأسواق الاقليمية والدولية حتى تتمكن صادرات القطاع الخاص من المنافسة والانتشار في تلك الأسواق.
4- تنشيط وتطوير الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات الوطنية.
5- التعاقد مع دول بعينها مثل (البرازيل – هولندا – أستراليا) تتميز بأنها تمتلك خبرات عريقة في مجال الانتاج الزراعي، وذلك على سبيل المشاركة العقدية المنتهية بالتمليك بمعنى أن تؤول ملكية المشروعات الانتاجية إلى دولة ليبيا في نهاية العقد على أن يكون التعاقد علي :

- أساس نسبة مئوية بما يعادل 60% : 40% لتلك الدول ودولة ليبيا على التوالي او بحسي ما يتم الاتفاق عليه .
- أساس قاعدة (التبادل السلعي الدولي)، بمعنى أن تدفع الدولة الليبية لتلك الدول تكاليف إنشاء تلك المشروعات سلعاً وليس نقود ممثلة في سلعتي (النفط والغاز) بالسعر الجاري في أسواق النفط العالمية أو بحسب ما يتم الانفاق عليه على أن تكون مدة العقدة عشرة سنوات فأكثر.

6- تطوير منتجات القطاع المصرفي الليبي إما:

أ-تحويلها بشكل كامل إلى نظام الصيرفة الاسلامية وتقنياتها وأدواتها المتعددة التي تقوم على قاعدة (الغنم بالغرم) ذات البدائل الاستثمارية والتمويلية والتي تتمتع بالكفاءة والمرونة مثل (مرابحة الأمر بالشراء)، والتي تُعرف بالمرابحة المصرفية وقد حلت محل خطاب الاعتماد المستندي.

ب-استخدام نظام النافذة (النظام المصرفي المختلط) ما بين التقليدي والاسلامي، وذلك تماشياً مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي.

المراجع

أولاً: الكتب.

1- أبو فارة يوسف (2008)، قراءة في الأزمة المالية 2008، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية).
2- عباس مصطفي بسيوني (2010)، دور واثر الازمات المالية في النشاط الاقتصادي، ط2، المؤسسة القديمة للنشر والتوزيع ، (القاهرة : مصر) .
3- عبد المطلب عبد الحميد (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000 مصر.
4- علام خالد عبدالسلام (2009) ، اثر الازمات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي ، ط1، الدار الهاشمية للطباعة والنشر والتوزيع، (عمان: الاردن) .
5- مجدي كامل الساعي (2012)، مفاهيم في مناهج البحث العلمي، ط2، المؤسسة العباسية للمنشورات والتوزيع، (عمان: الاردن) .

ثانياً: الأوراق البحثية المنشورة:

1- أحمد دودين، دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، عمّان، الأردن، 2010.

2- الشيخ الداوي، (الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي 13-14 مارس 2009)، الأزمة المالية العالمية/انعكاساتها وحلولها، (طرابلس، لبنان: جامعة الجنان)، منشورة عبر الموقع الالكتروني: www.jinan.edu، تاريخ الزيارة 16 /2017/12، ساعة الزيارة 10:17 ليلاً.
3- ثريا الخزرجي، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20- أ، 2011)، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، منشورة على الموقع الالكتروني: www.iasj.net/iasj، تاريخ الزيارة 2017/8/8، ساعة 05:55 مساءًا.
4- عبدالله إمحمد شامية (2016)، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، يونيو 2016.
5- علي إمبارك عبد الكريم كاره، (الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي- التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، 2016/3/30)، السيولة المصرفية (أسبابها نقصها، وأثارها الاقتصادية، وطرح بعض الحلول لها في الاقتصاد الليبي)، (سبها، ليبيا: كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة / جامعة سبها).
6- عطية الفيتوري (2008)، السيولة المصرفية وأثرها على منح الائتمان، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس (سابقاً)، بنغازي، ليبيا.
7- محمد الجموعي قريشي (2011)، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد ، مجلة الباحث ، العدد التاسع ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
8- على محي الدين القرة داغي ، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الاسلامية (دراسية فقهية اقتصادية)، ورقة بحثية مقدمة إلى الدورة العشرون لمجمع الفقه الاسلامي المنعقد في المكة المكرمة 25-29/ديسمبر/ 2010م.
9- هند يوسف سليمان أبو قرون، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية – ايجابياتها وسلبياتها، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية (إدارة السيولة في المصارف الاسلامية)، الخرطوم، السودان، يوليو 2015.

ثانياً: الرسائل:

1- محمد سر الختم، عيسى عبدون (2012) ،اثر السياسات النقدية والتمويلية في ادارة السيولة في السودان خلال الفترة (2000- 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم.

رابعاً: التقرير الصادرة عن جهات عامة.

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
3- صندوق النقد الدولي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
4- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، حصاد ليبيا، تقرير سنوي 2016 .

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

1-إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدوليـــة، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: www.arabranewal.org ، تاريخ الزيارة:2017/12/11، ساعة 01:22 ظهراً.
2- حسين شحـاتـه (2000)، أزمــة السيـولـــة والعـلاج الإسلامي (كيف يخرج الأفراد والشركات من أزمة السيولة ؟)، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: www.darelmashora.com، تاريخ الزيارة 2017/12/15، ساعة الزيارة 03:16 ظهراً.
3-عبد الرحمن الغراري، (هافينغتون بوست عربي)، هل من حل لأزمة السيولة في ليبيا، مقال منشور بتاريخ 2016/5/9 على الموقع الالكتروني: (www.huffpost.com)، ، تاريخ الزيارة 1 /2017/12، ساعة الزيارة 11:06 ليلاً.
4- صحيفة بوابة الوسط، أعداد متفرقة، www.alwasat.ly
5- صحيفة ليبيا المستقبل، أعداد متفرقة، www .libya-al-mostakbal.org